مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

ضبط ألفاظ الحديث عند الإمام النووي في كتابه "شرح صحيح مسلم" دراسة حديثية منهجية(*)

د/ محمد يحيى بلال منيار
أستاذ الحديث وعلومه المشارك
كلية الشريعة والأنظمة
جامعة الطائف - السعودية
ASLSDR100@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 5/9/2025 تاريخ قبوله للنشر 12/10/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

ضبط ألفاظ الحديث عند الإمام النووي في كتابه "شرح صحيح مسلم" دراسة حديثية منهجية

د/ محمد يحيى بلال منيار
أستاذ الحديث وعلومه المشارك
كلية الشريعة والأنظمة
جامعة الطائف - السعودية

الملخص

النووي رحمه الله شـــامةٌ في العلماء في الاهتمام بالضـــبط حتى إنه لعله لا يختلف اثنان – من خلال ما يجده الناظر في كتبه من شغفه به – أنه جديرٌ بأن يُطلق عليه لقب (شيخ الضبط).

ومن نفائس مؤلفاته الحديثية التي ظهر فيها هذا الشغف، بمنهج متميز مطّرد: شرحه لـ"صحيح مسلم".

وعلى الرغم من البحوث العديدة التي كُتبت عن هذا الكتاب، إلا أنه لم يوجد شـــيءٌ يسـد الفراغ فيه في هذه النقطة، فجاء هذا البحث ليكشف عن عظمة عمل النووي فيه وجهوده المتنوعة فيه في هذا الجانب.

ومن أهم النتائج المســـتفادة من هذا البحث: الجهد المتميز الذي بذله الإمام النووي فيما أمدّنا به من توثيقٍ لعدد من الألفاظ الرائجة نطقُها في حياتنا المعاصـرة، بمجيئها بنفس النطق والضـبط في نصـوص الأحاديث، وكذا بإثبات مسـتندها من خلال اللغة العربية، ففي كل ذلك توثيق وتأصـيلٌ لما توجد عليه تلك الألفاظ نطقًا وضـبطًا بالصورة الموجودة الحالية، بدلًا من أن يكون ذلك لحنًا عند من يظنه كذلك فيما هو شائع من الاستعمال المعاصر لها.

الكلمات المفتاحية: النووي، الضبط، ضبط الألفاظ، شرح "صحيح مسلم".

Pronunciation and formation of words, according to Imam al-Nawawi, in his book "Sharh Sahih Muslim", Hadeeth Methodology Study

Dr. Muhammad Yahya Bilal Maniar
Associate professor, Faculty of Sharia & Law
Taif University - K.S.A.

Abstract

Al-Nawawi is a distinguished scholar in his interest in Pronunciation and formation of words, to the point that he is worthy of being given the title of “Sheikh of Precision”.

Among his most valuable hadith books, in which this passion is evident, is sharh “sahih muslim”.

Despite the many studies written about this book, nothing has been comprehensive study on this point, related.

Therefore, this research revealed the greatness of the work that Al-Nawawi did in this aspect in this book.

One of the most important results: Imam al-Nawawi documented some of thewords that are commonly spoken in our daily lives, as they were pronounced with the same pronunciation in the hadiths.

He also established their basis through the Arabic language.

This proves the correct pronunciation of these words in their current form, rather than being a mistake on the part of those who believe it to be so.
Keywords: Al-Nawawi, al-Dabt, Dabt al'Alfaz, Sharh "Sahih Muslim".

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين(١).

وبعد، فلا يخفى ما عُنيت به كتب علوم الحديث من وضع قواعد الرواية والدراية للسنة النبوية، ومن تلك القواعد التي ترجع لجانب الرواية: قواعد كتابة السنة النبوية وضبطها وتقييدها، لكي تُروى الأحاديث النبوية وتُتلقّى من راوٍ لآخَرَ مضبوطةً بكلماتها وحروفها وتشكيلها وإعرابها، سليمةً مصونةً لا يدخلها خلل أو خطأٌ أو تصحيفٌ أو لحنٌ، بل تبقى غَضّةً طريّةً تُؤدَّى كما صدرتْ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد استرعى هذا الجانب – ضبط ألفاظ الحديث – اهتمام علماء الحديث بالتأليف فيه، منذ العصور المتقدمة، فألَّف فيه الخطابي كتابه "إصلاح غلط المحدثين"؛ ثم ألَّف القاضي عياض كتابه المشهور "مشارق الأنوار" لضبط ألفاظ الصحيحين والموطأ؛ وهكذا توالت جهود المحدّثين في الاعتناء بهذا الجانب مما يدل على أهميته وضرورة الاعتناء به.

وإلى جانب ما سبق، ظهرت العناية بضبط ألفاظ السنة النبوية، في صورتها التطبيقية، في كتب الشروح الحديثية، حيث نجد أن الشراح – وخصوصًا الأفذاذ منهم، الذين يوجد فيهم "أفرادٌ كدراريّ نجوم السماء"(٢) – حرصوا على ضبط كل كلمة – تحتاج إلى ضبط – من كلمات الحديث سندًا ومتنا، وبذلوا في ذلك جهودًا جبّارة، أرخصوا في سبيلها من مُتع حياتهم من الغالي والنفيس ما يُعتبر مفخرة للأمة الإسلامية أمام العالم كله.

فمن نفائس الشروح الحديثية التي ظهرت فيها هذه الميزة بما يُبهِر الألباب ويشدّ الأنظار من حيث العناية بألفاظ الحديث وضبطها، كتاب الإمام النووي المشهور "شرح صحيح مسلم"؛ وقد رأيتُ – فيما بحثتُ – أنه لم يُكتب عنه ما يُبرز هذا الجانب فيه على الوجه اللائق به من جهة الدارسين في التخصص الحديثي، فوفقني الله لاختيار هذا العنصر لدراسته في هذا البحث والكشف عن منهجه فيه.

أهمية البحث:

عقد علماء مصطلح الحديث مبحثًا خاصًا لكيفية كتابة الحديث ونبهوا فيه "كَتبةَ الحديث وطَلَبَتَه" تنبيها خاصًا إلى "صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه متنا وإسنادًا بما يسلم معه من التحريف"(٣)، كما عقدوا مباحث أخرى متعددة لها صلة بأهمية ضبط ألفاظ الحديث مثل (معرفة المصحّف من أسانيد الحديث ومتونها) (ومعرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب، وكذا المتفق والمفترق منها) وغيرها من المباحث التي تُنبِّه طالبَ الحديث إلى الاعتناء بضبط الحديث سندًا ومتنا من خلال هذه الأنواع.

ومن الجدير بالذكر أن النوع المتعلق بـ(معرفة المصحّف من أسانيد الحديث ومتونها) عنونه الحافظ ابن كثير في كتابه "اختصار علوم الحديث" بالعنوان نفسه الذي اخترتُه لبحثي، وهو هكذا: "معرفة ضبط ألفاظ الحديث متنا

(١) اقتباس من مقدمة "ضبط من غَبَر فيمن قيّده ابن حجر" ليوسف بن عبد الهادي، ص٢١.

(٢) من عبارة القاضي عياض في مقدمة "مشارق الأنوار"، ٥٢/١.

(٣) التوضيح الأبهر للسخاوي، ص٧٧.

وإسنادًا، والاحتراز من التصحيف فيهما"[1]، فكان هذا إبداعًا عند ابن كثير في تسمية هذا المبحث بهذا العنوان الدقيق الواضح، مما أبرز أهميتَه وشأنَه؛ وقد ساقني الله تعالى إلى معرفة هذا العنوان عنده بعد أن كنتُ بدأتُ في بحثي هذا بعنوان "ضبط ألفاظ الحديث عند النووي..."، فلما وجدتُ العنوان نفسه عند ابن كثير، ضاعف ذلك من سروري حين وجدتُني موافقًا له في العنوان الذي رشح به قلمه الملهَم منذ سبعة قرونٍ خلتْ.

مشكلة البحث:

١- بالرغم من كثرة ما كُتب عن الإمام النووي من بحوث ودراسات، إلا أنني لم أجد - في حدود تصفّحي - أحدًا خص هذا الموضوع (ضبط ألفاظ الحديث) بالكتابة عنه عند النووي من الناحية الحديثية، فوقع بالبال الرغبةُ المحفِّزة لكتابة هذا البحث.

٢- وجدتُ فيمن سبقني ممن كتب عن هذا الموضوع (ضبط ألفاظ الحديث) بحثًا واحدًا فقط يشترك معي في الكتابة عن هذا الموضوع عند النووي في كتابه "شرح صحيح مسلم" - وسيأتي اسمه في نقطة (الدراسات السابقة)؛ إلا أن ذلك البحث اقتصر على دراسة الجانب اللغوي فقط في ضبط الألفاظ عند النووي، ومع هذا فهو حتى في الجانب اللغوي، بحث مختصر محدود جدًا في النقاط التي تناولها في الضبط؛ فكان هذا البحث محفِّزًا لي لإكمال هذا الموضوع عند النووي والكتابة عنه بشمولية وتوسع أكثر من الناحيتين الحديثية واللغوية بالقدر المتيسر بفضل الله وتوفيقه.

أهداف البحث:

١- إبراز ميزة الإمام النووي وجهده الباهر فيما حفل به كتابه "شرح صحيح مسلم" من الخدمة التي أسداها لطلاب الحديث خاصةً، ولطلاب العلم عامةً في مجال ضبط ألفاظ الحديث.

٢- الكتابة عن موضوع الضبط عند النووي بشمولية وتوسع يُبرز منهجيته المتميزة في كتابه المذكور على الوجه اللائق به، وبما يُستدرك ويُتمَّم به جهود الباحثين السابقين الذين كتبوا عن هذا الموضوع عند النووي، وكانت كتاباتهم مختصرةً بحسب ما تيسر لهم.

الدراسات السابقة:

١- ضبط رجال مسلم: لعبد القادر بن محمد صادق المَدْرَاسِي (مخطوط)[2]، قصد فيه فقط جَمْعَ وحصرَ الأسماء التي ضبطها النووي في شرحه لـ"صحيح مسلم"، وترتيبها على حروف الهجاء، ولم يزد على ذلك شيئًا.

هذا الكتاب واضحٌ اشتراكُه مع موضوع بحثي، لكن من الواضح أنه مجرد تجميع للأسماء التي ضبطها النووي في هذا الشرح، وإخراجِها مرتّبة على حروف الهجاء، فهو أولًا: بمثابة كشّاف لتسهيل الوصول إلى الاسم الذي يريده القارئ من الأسماء التي ضبطها النووي في هذا الشرح؛ وثانيًا: أن العمل المذكور مقتصر على ضبط

(١) ينظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص٣٤٨.

(٢) أفادني بهذا الكتاب: أخي وشقيقي الشيخ البحاثة المحقق محمد طلحة بلال منيار، جزاه الله خيرًا ونفع به.

الأسماء فقط، ولا يوجد فيه شيءٌ آخر غيره من ضبط ألفاظ المتون التي ليست من قبيل الأسماء؛ وبهذا يختلف هذا العمل عن عملي الذي قصدتُ فيه دراسة منهجية النووي في ضبط ألفاظ الحديث عمومًا سواء كانت تتعلق بالأسماء أو بألفاظ متون الأحاديث.

٢- منهج الإمام النووي اللغوي في ضبط الألفاظ من خلال شرحه لـ(صحيح مسلم)، للدكتور محمد عبد الله محمد سلامة، بحث مقدّم إلى المؤتمر الدولي العاشر للغة العربية (٢٠١٩م).

وهذا أقرب عملٍ له صلةٌ واشتراكٌ بارز مع موضوع بحثي، لكنه - كما يراه القارئ - خاص بالجانب اللغوي في ضبط الألفاظ عند النووي، ثم هو حتى في هذا الجانب اللغوي: كتابة مختصرة مقتصرة على بعض الأمثلة الخاصة بإبراز المنهج اللغوي عند النووي في ضبط الألفاظ، وذلك لأنه بحث مقدم لمؤتمر علمي خاص بالمجال اللغوي، فلعله لم يُتح لكاتبه إلا ما يكفي بالقدر المختصر المناسب لمتطلبات المؤتمرات العلمية.

٣- ضبط الرواة وأثره في اختلاف الفهم والحكم، إسماعيل سعيد أموأو، كلية التربية، جامعة كردفان، السودان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (HNSJ)، ٤(١)، بتاريخ (٢٠٢٣/١/١).

هذا بحث عامٌّ في موضوع الضبط لا يختص بشخصية معيّنة من المحدّثين ولا بكتاب معين من كتب السنة النبوية، فهو واضح الاختلاف عن بحثي الخاص بدراسة الضبط عند النووي رحمه الله تعالى في كتابه "شرح صحيح مسلم"[(١)].

٤- جهود المحدثين في ضبط ألفاظ الأحاديث النبوية - صحيح البخاري أنموذجًا، رسالة دكتوراه للباحثة نور محمد الحيلة، جامعة إسطنبول، وطبعت في الأردن، (٢٠٢٢).

هذا البحث واضح - من عنوانه - اختلافه عن بحثي، والقارئ يدرك ذلك بمجرد النظر في عنوانه.

٥- اختلاف الروايات في ضبط أواخر الألفاظ وأثره في توسع المعنى، دراسة في أحاديث صحيح البخاري، د. أمير رفيق عولا المصيفي، مجلة آداب المستنصرية، العدد (٥٩)، (٢٠١٢م).

هذا البحث أيضًا كسابقه، مختلفٌ عن بحثي، كما هو واضح من عنوانه.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي: اتُّبع في البحث (المنهج الاستقرائي) وذلك باستقراء مادة الضبط وتتبُّع الأمثلة التي تطرق فيها النووي لضبط ألفاظ الحديث، وذلك من مواضع مختلفة من كتابه "شرح صحيح مسلم" بالقدر الممكن، وبناء على ذلك تيسر استخلاص النقاط المتعلقة بمنهجية النووي في الضبط ومن ثم الكتابة عنها والاستشهاد لها بالأمثلة التي تُبرز هذا المجال عنده في هذا الكتاب.

---

(١) وجدتُ مقالًا في شبكة الإنترنت بهذا العنوان نفسه: (ضبط الحديث وأثره في اختلاف الفهم والحكم) للدكتور لقمان عبد السلام، وهو نسخة طبق الأصل من هذا البحث، متطابق معه تمامًا من عنوانه إلى خاتمته، بل حتى في هوامشه ومصادره؟! فلا أدري أيّ هاتين الكتابتين أسبق؟ وأيّتهما هي الناسخة والمستلّة عن الآخَر؟! ولذا أحببت أن أُنبّه إلى هذه الملاحظة المشتركة الموجودة بين (البحث) و(المقال) ليتنبه لها القارئ، والله أعلم.

إجراءات البحث:

- كلام الإمام النووي الذي أسوقه لبيان ضبطه لألفاظ الأحاديث، حرصتُ مع عزوي له، أن أُضيف إليه العزو إلى كتابَيْ القاضي عياض "إكمال المعلم" و"مشارق الأنوار" وكذلك كتاب الحافظ ابن الصلاح "صيانة صحيح مسلم" رحمهم الله تعالى، حيث كانت هذه الكتب هي أساسَ عمل الإمام النووي فيما يتعلق بضبط الألفاظ في كتابه "شرح صحيح مسلم".
- نسخة "شرح صحيح مسلم" للنووي التي أعزو إليها دائمًا هي الطبعة المصرية في (١٨) مجلدًا.
- فيما يتعلق بتخريج الأحاديث والكلام عليها، اكتفيتُ بالاختصار الذي يكفي لتحقيق الغرض منه في الموضع المحتاج إليه.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: تشتمل على بيان موضوع البحث، وأهميته، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: العناية بضبط ألفاظ الحديث عند المحدّثين (التأصيل والأهمية).

المبحث الثاني: منهجية الضبط عند النووي، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: ضبط الألفاظ روايةً.

الفرع الثاني: الضبط الوارد في أصول ونسخ "صحيح مسلم".

الفرع الثالث: الضبط اللغوي للألفاظ.

المبحث الثالث: توجيه الضبط عند النووي.

المبحث الرابع: تعقبات النووي على علماء الضبط.

المبحث الخامس: استدراكات وملاحظات على النووي في مجال الضبط.

الخاتمة: النتائج، والتوصيات.

المبحث الأول: العناية بضبط ألفاظ الحديث عند المحدّثين (التأصيل والأهمية)

تأصيل ضبط الألفاظ من السنة النبوية:

إن موضوع ضبط ألفاظ الحديث الذي هو محور هذا البحث، انبني عند المحدّثين على موضوع (الرواية بالمعنى) وما فيها من الخلاف، حيث أجازها الأكثر، لكن مَنَع منها طائفة من المحدّثين منبّهين إلى ضرورة التمسك بلفظ الحديث ومحافظة الراوي على الرواية "بالألفاظ التي سَمِع بها مقتصرا عليها، بدون تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا نقص لحرفٍ فأكثر، ولا إبدال حرفٍ أو أكثر بغيره، ولا مشدّد بمخفف أو عكسه"(١).

ومع التسليم بهذا الخلاف والقول بجواز الرواية بالمعنى فقد نبه المحققون من علماء الحديث إلى أنه "لا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه"(٢).

وقد كان المنطلق لهذه الأولوية التي نبعت منها أهمية (ضبط ألفاظ الحديث والعناية به عند المحدّثين)(٣)، توجيهات نبوية جاءت في أحاديث تُعتبر تأصيلًا لهذا الموضوع الحيوي الممتع.

فمن تلك الأحاديث: الحديث المشهور "نضر الله امرَأً سمع منا حديثًا فبَلَّغه كما سمعه" الحديث(٤).

ففي هذا الحديث (دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن أدى من أمته حديثا سمعه، وأن هذا الفضل إنما يكون لمن أدّاه كما سمعه سواءً، من غير تغيير ولا تبديل فيه)(٥)؛ ولهذا "قالوا: يستحب لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه، لقوله صلى الله عليه وسلم "نضر الله امرَأً سمع مقالتي فحفظها فأداها كما سمعها"(٦).

ومن الأحاديث المشهورة التي يمكن أن تُعدّ أيضًا توجيها عامًا في التثبت في رواية الحديث وأدائه مضبوطًا بلفظه، والحذر من التغيير فيه: "من كذب عليّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه من النار"(٧).

فقد نقلوا عن الأصمعي أن الذي يَلحَن في الحديث: يُخشى عليه الدخول في وعيد هذا الحديث، وذلك لما يقول الأصمعي "أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يَلحَن، فمهما رويتَ عنه ولحنتَ فيه: كذبتَ عليه"(٨)، ولذا

---

(١) فتح المغيث للسخاوي، ١٣٧/٣.

(٢) نزهة النظر لابن حجر، ص١٦٨.

(٣) ينظر فتح المغيث، ١٤٧/٣، والوسيط لأبي شهبة، ص١٤٤.

(٤) سنن الترمذي، (٢٦٥٧)، وسنن ابن ماجه، (٢٣٢)، وصحيح ابن حبان، (٦٦)، واللفظ له، كلاهما من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال الترمذي: "حسن صحيح"، وفي التعليق على "سنن ابن ماجه" أن إسناده حسن.

(٥) ينظر صحيح ابن حبان، ترجمة الباب على حديث، (٦٦ و٦٨).

(٦) شرح نخبة الفكر لعلي القاري، مخطوط لوحة، ١٤٧/أ، واللفظ المذكور للحديث في مسند البزار، (٣٤١٦)، وفي إسناده أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية الزُّرقي، صدوق سيء الحفظ، ينظر تقريب التهذيب، (٤٠١١)، وفي التعليق على "مسند أحمد" (١٦٧٥٤) أن إسناده ضعيف.

(٧) صحيح البخاري، (١٠٧)، من حديث الزبير رضي الله عنه، بدون لفظ "متعمدًا"، ورواه هو ومسلم بلفظ "متعمدًا" من حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، صحيح البخاري، (١١٠)، وصحيح مسلم، ١٠/١.

(٨) الإلماع للقاضي عياض، ص١٨٤.

نبهوا أنه لا يُروى الحديثُ بقراءة لحّان أو مصحِّف، للخوف منه من التحريف في حركات لفظ الحديث وضبطه، فيدخل من يرويه عنهما في جملة الوعيد الوارد في هذا الحديث(١).

يقول السخاوي رحمه الله: "والحاصل أن على الراوي أن يبالغ في ضبط المتون؛ لأن تغييرها يؤدي إلى أن يقال عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يَقُلْ..."(٢).

ومن الأحاديث التي جاء فيها توجيه جزئي إلى ضرورة ضبط لفظ الحديث وأدائه كما سمعه الراوي بدون تغييرٍ فيه: حديثُ البراء بن عازب رضي الله عنه، حين علّمه النبيُّ صلى الله عليه وسلم الدعاء الذي يقوله إذا أتى إلى مضجعه، وفيه أن يقول في آخره: "اللهم آمنتُ بكتابك الذي أنزلتَ، وبنبيك الذي أرسلتَ" قال البراء: فرددتُها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغتُ: "اللهم آمنتُ بكتابك الذي أنزلتَ"، قلتُ: "ورسولِك"، قال: "لا، ونبيّك الذي أرسلتَ"(٣)، وفي رواية مسلم: "فقلت: آمنتُ برسولك الذي أرسلتَ، قال: قل: آمنتُ بنبيك الذي أرسلتَ"(٤).

قال الإمام المازري رحمه الله: "يحتمل أن يكون أراد صلى الله عليه وسلم أن يقول كماَ عَلّمه من غير تغيير، وإن كان المعنى لا يختلف في المقصود"(٥).

ملامح عن أهمية ضبط الألفاظ والاعتناء به عند المحدّثين:

لعل أول ما يسترعي الانتباه في هذه النقطة، ويُعتبر من حسن الاتفاقات التي لها صلة بموضوع هذا البحث المتعلق بعناية النووي بضبط الألفاظ في شرحه "لصحيح مسلم"، أن أصل الكتاب نفسه "صحيح مسلم" نوَّه العلماء عنه في اختصاصه بهذه الميزة التي ربما يُعتبر هو فيها "العَلَم المفرَد"، فقد نص ابن الصلاح في كتابه "صيانة صحيح مسلم" على هذه الميزة عنده وهي "اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة فيها"(٦)؛ وأشار إليها ابن حجر في ترجمته له في "تهذيب التهذيب" وهي "ما اختَصّ به من جمع الطرق وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى"(٧).

ومن شواهد هذا أننا نجد عند الإمام مسلم إشارات لضبط الألفاظ خاصةً في بعض المتون، فمثلًا قوله صلى الله عليه وسلم "ويُرَى الرجلُ الواحد تَتْبعُه أربعون امرأةً يَلُذْنَ به"، رواه الإمام مسلم أولًا بهذا اللفظ، ثم علّق عليه بأنه اختَلف فيه ضبطُ لفظ "ويُرى الرجل" في رواية أخرى إلى "وتَرَى الرجلَ"(٨).

---

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي، ١٥٨/٣.

(٢) فتح المغيث، ٤٧/٣، بتصرف يسير.

(٣) صحيح البخاري: الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، (٢٤٤).

(٤) صحيح مسلم: الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، ٢٠٨١/٤.

(٥) المعلم بفوائد مسلم للمازري، ٣٣٠/٣.

(٦) صيانة صحيح مسلم، ص١٠٣.

(٧) تهذيب التهذيب، ١٢٧/١٠.

(٨) صحيح مسلم: الزكاة، باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها، ٧٠٠/٢.

وفي حديث الرجل الذي لم يعمل حسنةً، فلما حضره الموت أوصى بنيه أن يُحرقوه، جاء فيه قول الرجل عن نفسه: "فإني لم أبتهر عند الله خيرًا"(١)، ساقه الإمام مسلم بهذا اللفظ ثم بيّن اختلاف الضبط فيه على أربعة أوجه، أحدها: "لم أبتهر"، وفي أخرى: "لم يبتئر"، وفي ثالثة: "ما ابتأر"، وفي رواية رابعة: "ما امتأر" بالميم"(٢)، وكلها معناها: "لم يَدَّخِرْ عند الله خيرًا"، كما جاء تفسيرها في الرواية نفسها.

وفي حديث "كل أمتي معافاة إلا المجاهرين، وإن من الإجهار أن يَعملَ العبدُ بالليل عملًا، ثم يصبح قد سَتَره ربُّه" الحديث(٣)، ساقه الإمام مسلم بهذا اللفظ ثم أشار إلى أن لفظ "وإن من الإجهار" اختلف ضبطُه في رواية أخرى بلفظ: "وإن من الهِجَار".

هذا ما يتعلق بمزية الإمام مسلم وعنايته بضبط ألفاظ الأحاديث؛ ثم إلى جانب هذا، نجد ملامح أخرى عند المحدّثين تُنبئ عن أهمية العناية بالضبط وقيمته عندهم، وهي كما يلي:

١- سبق أن علماء المصطلح عنونوا مبحثًا خاصًا بكتابة الحديث ونبّهوا فيه إلى "صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه متنا وإسنادًا بما يَسْلَم معه من التحريف"(٤).

٢- مُدح بعض كبار المحدّثين باختصاصهم بهذه الميزة (وهي عنايتهم بضبط ألفاظ الحديث)، فقد ذكر السخاوي أن "ممن كان يحض على الضبط: حماد بن سلمة وعفان"(٥)، وممن مُدح به من المتأخرين الحافظان السِّلفي والمزي "فقد كانا – رحمهما الله – مع جلالتهما يضبطان الأشياء الواضحة" كما قاله السخاوي(٦).

٣- استرعى هذا الجانب – ضبط ألفاظ الحديث – اهتمام علماء الحديث بالتأليف فيه، منذ العصور المتقدمة، فنجد مثلًا الخطابي أَلّف فيه كتابًا خاصًا في "إصلاح غلط المحدثين" استهلّه بقوله: "هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثرُ الرواة والمحدّثين ملحونةً ومحرّفةً، أصلحناها [لهم] وأَخْبَرْنا بصوابها..."(٧).

ثم ألّف القاضي عياض كتابه الرائد "مشارق الأنوار" الذي خصه بضبط ألفاظ (الصحيحين والموطأ)؛ ونوّه في مقدمته أنه تقصّد فيه (ضبط الألفاظ) على وجه خاص، ولهذا يقول: "لم نضع كتابنا هذا لشرح لغةٍ وتفسيرِ معانٍ، بل لتقويم ألفاظٍ وإتقانٍ"(٨).

---

(١) صحيح مسلم: التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، ٢١١١/٤.

(٢) قوله "بالميم" هو من نصّ كلام الإمام مسلم نفسه في ضبط هذا اللفظ، لئلا يشتبه بـ"ابتأر" الذي قبله المرويّ بالباء الموحّدة، وينظر شرح مسلم للنووي، ٧٣/١٧، وإكمال المعلم، ٢٥٨/٨، ومشارق الأنوار، ١٩٠/١.

(٣) صحيح مسلم: الزهد، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه، ٢٢٩١/٤.

(٤) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن للسخاوي، ص٧٧.

(٥) فتح المغيث، ٤٧/٣، والإلماع للقاضي عياض، ص١٥٥.

(٦) فتح المغيث، ٤٧/٣.

(٧) إصلاح غلط المحدّثين، ص١٩.

(٨) وأما ما جاء فيه من شرح الغريب وبيان معاني المتون، فهو بحسب ما دعت الضرورة إليه، كما في مقدمة "مشارق الأنوار"، ٥٩/١.

٤- نبه الإمام الذهبي طالب العلم إلى أهمية الاعتناء بضبط الأسماء وتشكيلها، حيث يقول في مقدّمة كتابه "المشتبه في الرجال، أسمائهم وأنسابهم" في آخر سطر منها: "فأتقن يا أخي نسختك، واعتمد على الشكل والنقط ولا بد، وإلا لم تصنع شيئًا"(١).

بل نبه الحافظ ابن حجر في ختام "تبصير المنتبه" إلى ضرورة اعتناء طالب الحديث بضبط أسماء الشعراء والفرسان في الجاهلية أيضًا ولو لم تكن لهم رواية، لأن غالب أسمائهم تأتي "في كتب المغازي والسير... والأنساب والتواريخ والأخبار"؛ قال: "ولا يستغني طالبُ الحديث عن ضبط ما يَرِدُ في ذلك من الأسماء، ولو لم يكن لهم رواية"(٢).

٥- وأخيرًا فقد ألمح السخاوي إلى أن من أعظم فوائد رواية الحديث في زمننا، هو ضبط ألفاظ الحديث، يقول رحمه الله: "ومن أعظم فوائده الآن... ضبطُ ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم بتكرار سماعها، إذ لو تُرك السماعُ: لَبَعُد العهدُ بها وتَطَرّق التحريفُ لها؛ كما جرى في بلاد العجم؛ فقد بلغنا أن بعض كبار ملوكهم أراد أن يُقرَأَ عنده "صحيحُ البخاري"، فلم يجد في مملكته من يُحسن ذلك، فاجتمع علماء ذلك المصر على قراءته، وصار يقع منهم من التحريف في الأسماء واللغات ما لا يحصى"(٣).

المبحث الثاني: منهجية الضبط عند النووي

الفرع الأول: ضبط الألفاظ روايةً

من أعظم الجوانب التي برزت فيها عناية الإمام النووي بضبط ألفاظ الحديث: ما يمكن أن يسمى بـ(ضبط الرواية) أيْ ورود الكلمة مضبوطةً في الرواية وتناقُل الرواة لها بذلك الضبط كما تلقَّوها وسمعوها، فقد امتلأ الكتاب بتنبيهاته على هذا النوع من الضبط، وله في ذلك طرائق مختلفة في عنايته بهذا الجانب.

فمن ذلك أن يكون ضبط الرواية – لكلمة ما – متفقًا عليه، كما في حديث الأضحية "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم خطب فأَمَر من كان ذَبَح قبل الصلاة أن يعيد ذِبْحًا"(٤).

فلفظ "ذِبْحًا" قال النووي في ضبطه: "اتفقوا على ضبطه بكسر الذال، أيْ حيوانا يُذبَح، كقول الله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾. [الصَّافَّات : ١٠٧](٥).

وجاء في حديث عبدالله بن شقيق قال: كنت شاكيًا بفارسَ، وكنت أصلي قاعدًا فسألتُ عن ذلك عائشةَ رضي الله عنها(٦).

---

(١) المشتبه للذهبي، ص٢.

(٢) تبصير المنتبه، ١٥١٣/٤.

(٣) فتح المغيث، ٢١٩/٣، (آداب الشيخ المحدّث).

(٤) صحيح مسلم: الأضاحي، باب وقتها، ١٥٥٤/٣.

(٥) شرح النووي، ١١٦/١٣.

(٦) صحيح مسلم: صلاة المسافرين، باب جواز النافلة قائمًا وقاعدًا، ٥٠٤/١.

قال النووي "هكذا ضبطه جميع الرواة المشارقة والمغاربة "بفارس" بكسر الباء الموحدة الجارّة وبعدها فاء، وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة، قال (عياض): وغَلِط بعضهم فقال صوابه: "نقارس" بالنون والقاف وهو وجع معروف..."(١).

- وفي حديث موت أبي طالب لما عَرَض عليه النبي صلى الله عليه وسلم "قل لا إله إلا الله..." قال أبو طالب: "لولا أن تُعَيِّرِني قريشٌ يقولون: إنما حَمَله على ذلك الجَزَع، لأَقْرَرْتُ بها عينَك"(٢).

قال النووي مؤكِّدًا ضبط لفظ "الجزع": "هكذا هو في جميع الأصول وجميع روايات المحدثين في "مسلم" وغيره: "الجَزَع" بالجيم والزاي، وكذا نقله القاضي عياض وغيره عن جميع روايات المحدّثين..."(٣).

- وفي حديث "إن موسى صلى الله عليه وسلم سأل الله تعالى عن أخس أهل الجنة منها حظًا"(٤)، قال النووي: "هكذا ضبطناه بالخاء المعجمة وبعدها السين المشددة، وهكذا رواه جميع الرواة، ومعناه: أدناهم"(٥).

ومن مظاهر عناية النووي وتدقيقه في (ضبط الرواية) أنه قد تتعدد وجوه الضبط المروية في كلمة ما من حيث الرواية، وما أكثر صورها في ألفاظ الأحاديث، ولكن النووي رحمه الله لا يمر عليه موضع من هذه المواضع التي تعددت فيها وجوه الضبط المروية، إلا ويحرص تمام الحرص على بيان تلك الوجوه بدقة.

- فمن الأمثلة في هذا الصدد ما جاء في (حديث جبريل عليه السلام)، من قول يحيى بن يعمر وحُميد بن عبد الرحمن لعبد الله بن عمر: "قد ظهر قِبَلَنا ناسٌ يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم"(٦).

أجاد النووي هنا في عرض وجوه الضبط المختلفة التي رُوي بها لفظ "ويتقفرون العلم"، فقد رُوي على خمسة أوجه من الضبط!

١- "يَتَقَفّرون": بتقديم القاف على الفاء.

٢- "يَتَفَقّرون" بتقديم الفاء.

٣- "يَتَقَفّوْن" بتقديم القاف وحذف الراء، عزاه النووي لغير مسلم(٧).

٤- "يَتَقَعَّرُون" بالعين، نقله النووي عن القاضي عياض أنه رأى بعضهم ضبطه بهذا الضبط.

٥- "يتفقّهون" بزيادة الهاء، عزاه النووي لرواية أبي يعلى الموصلي(٨).

---

(١) شرح النووي، ١٠/٦، وينظر إكمال المعلم، ٧٨/٣، والمشارق،٣٧٢/٢.

(٢) صحيح مسلم: الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع، ٥٥/١.

(٣) شرح النووي، ٢١٦/١، والمشارق ٣٢٣/١، وإكمال المعلم، ٢٥١/١، وإنما احتاج النووي إلى تأكيد ضبط الرواية في هذا اللفظ، لأنه بيّن بعد ذلك أنه ضُبط عند عدد من أئمة اللغة بلفظ "الخرع" بالخاء والراء، ومعناه: الضعف والخور.

(٤) صحيح مسلم: الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ١٧٦/١.

(٥) شرح النووي، ٤٧/٣، وفي إكمال المعلم، ٥٦٨/١، أن هذا اللفظ رُوي عند البعض بلفظ "أحسنُ" قال عياض: "وهو تصحيف، والصواب الأول" أيْ بلفظ "أخسّ".

(٦) صحيح مسلم: الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ٣٦/١.

(٧) وعزاه القاضي عياض في "إكمال المعلم"، (١٩٦/١-١٩٧)، إلى سنن أبي داود من طريق ابن الأعرابي.

(٨) شرح النووي، ١٥٥/١، والمشارق: ٣٨٦/٢-٣٨٧، ولم أجد لفظ أبي يعلى في مسنده المطبوع، ولا في "مجمع الزوائد".

وقد يكون الاختلاف المروي في ضبط كلمة ما، انفردت به رواية واحدة فقط عن باقي الروايات، وتكون الروايات الأخرى ضُبطت فيها الكلمة بضبطٍ آخر، فيعتني النووي ببيان هذا الخلاف في الروايات في الضبط انفرادًا واجتماعًا.

مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن عَبَسة "إلا حَرّت خطايا وجهِه وفِيْهِ وخياشيمِه"(١)، قال النووي في ضبط لفظ "حَرَّتْ" هكذا ضبطناه "حَرّت" بالخاء المعجمة وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة، إلا ابن أبي جعفر فرواه "جَرَت" بالجيم(٢).

وبصدد ضبطه للألفاظ، ينبّه على أوهام الرواة في ضبط بعضها، ووقوع التصحيف فيها.

فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في وصف البخيل في حديث (مثل المتصدق والبخيل): "وإذا أراد البخيلُ أن يُنفِقَ: قَلَصَتْ عليه وأَخَذَتْ كلُّ حلقة موضعهَا حتى تُــجِنَّ بَنَانَه"(٣)؛ نبَّه فيه النووي إلى ما وقع من الخطأ عند بعض الرواة في لَفظَيْ (تُجنّ) و(بَنانَه)، فاللفظ الأول "تُــجِنّ" رواه بعضهم: "تحزّ" بالحاء والزاي، قال النووي: "وهو وهم، والصواب رواية الجمهور: "تُجِنّ" بالجيم والنون، أيْ تستتر، واللفظ الثاني "بَنَانَه" رواه بعضُهم: "ثيابَه" بالثاء المثلثة، قال النووي: "وهو وهم، والصواب "بَنَانَه" بالنون، وهو رواية الجمهور..."(٤).

وقد تأتي روايات الحديث بضــبطٍ للفظٍ، ولكن أحد علماء الحديث – مع كونه له يدٌ طولَى في ضــبط ألفاظ الحديث، يخالف ضــبط الروايات مع اطلاعه عليها، ويذهب إلى رأيٍ مخالفٍ في ضــبط تلك الكلمة، فلا يتردد النووي في التنبيه على خطأ رأيه، وتصويب الضبط المروي في الرواية.

فمن أمثلته قوله صلى الله عليه وسلم: "فيما سَقَت الأنهار والغيم: العُشور" الحديث(٥).

قال النووي: ضبطناه: "العُشور" بضم العين جمع "عُشر"، ثم نبّه على ما ذهب إليه صاحب "مطالع الأنوار" من الرأي المخالف في ضبط هذا اللفظ مع الردّ عليه فقال: "وقال صاحب "مطالع الأنوار": أكثر الشيوخ يقولونه بالضم، وصوابه: الفتح"، قال النووي في الرد عليه: "وهذا الذي ادّعاه من الصواب، ليس بصحيح؛ وقد اعترَف بأن أكثر الرواة رووه بالضم؛ وهو الصواب، جمع (عُشر)"(٦).

وقد تتفق الروايات على ضبط لفظٍ بضبطٍ ما، لكنه ضبطٌ خطأٌ عند أهل اللغة، فيحافظ النووي على نقل (ضبط الرواية) أداءً للحديث كما رُوي، ويُنبّه على أنه خطأٌ من حيث اللغة.

– فمن أمثلته: قوله صلى الله عليه وسلم "إنّا لم نَرُدّه عليك إلا أنّا حُرُم"(٧).

---

(١) صحيح مسلم: صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة، ٥٦٩/١.

(٢) شرح النووي، ١١٧/٦.

(٣) صحيح مسلم: الزكاة، باب مثل المنفق والبخيل، ٧٠٨/٢.

(٤) شرح النووي، ١٠٩/٧، وإكمال المعلم، ٥٤٦/٣، وفتح الباري، ٣٠٦/٣.

(٥) صحيح مسلم: الزكاة، باب ما فيه العشر أو نصف العشر، ٦٧٥/٢.

(٦) شرح النووي، ٥٤/٧.

(٧) صحيح مسلم: الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، ٨٥٠/٢.

قال النووي في ضبط لفظ "لم نَرُدّه": "قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: روايةُ المحدثين في هذا الحديث: "لم نَرُدَّه" بفتح الدال، قال: وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية وقالوا: هذا غلط من الرواة، وصوابُه: ضمُّ الدال"، ثم نقل عن عياض مزيدًا من التأكيد لصحة هذا الضبط بضم الدال، بأنه "الصواب عندهم على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف، إذا دخلتْ عليه الهاء، أن يُضَمّ ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم... هذا في المذكّر، وأما المؤنّث مثل "رُدَّها" و"جُبَّها" فمفتوح الدال..."[1].

ومن جميل مظاهر عناية النووي بضبط الألفاظ روايةً، مقارنته في الضبط بين رواية الإمام مسلم والروايات الأخرى التي جاءت في كتب حديثية أخرى، سواء كان الضبط الآخر موافقًا لنفس ضبط رواية مسلم أو مخالفًا له.

- فمثلًا جاء في حديث جبريل: "لا يُرى عليه أثر السفر"[2].

قال النووي في ضبط لفظ "لا يُرى": "ضبطناه بالياء المثناة من تحتُ المضمومة، وكذلك ضبطناه في "الجمع بين الصحيحين" وغيره"، قال: "وضبطه الحافظ أبو حازم العَبْدُوِي هنا "نَرَى" بالنون المفتوحة، وكذا هو في "مسند أبي يعلى الموصلي" وكلاهما صحيح[3].

- وفي حديث حجة الوداع: "كان يسير العَنَقَ، فإذا وَجَد فجوةً نَصَّ"[4]، قال النووي في ضبط (فجوة) "...رواه بعض الرواة في "الموطأ": "فرجةً" بضم الفاء وفتحها، وهي بمعنى الفجوة"[5].

- وفي حديث ميمونة حين أعتقت جاريتها، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: "لو أعطيتِها أخوالَكِ، كان أعظمَ لأجرِكِ"[6]، قال النووي في ضبط لفظ "أخوالَكِ": "هكذا وقعت هذه اللفظة في "صحيح مسلم": "أخوالكِ" باللام؛ ووقعت في رواية غير الأصيلي في البخاري، وفي رواية الأصيلي: "أخواتَكِ" بالتاء"[7].

- وفي حديث مواقيت الحج: "فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن"[8].

---

(١) شرح النووي، ١٠٤/٨ وإكمال المعلم، ١٩٧/٤، والمشارق، ٥٧٠/١ و١٠٢/٣.

(٢) صحيح مسلم: الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ٣٦/١.

(٣) شرح النووي، ١٥٧/١، وينظر الجمع بين الصحيحين للحميدي، (٨٢)، والجمع بين الصحيحين لعبد الحق، (١٠)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، ص١٣٣؛ ولم أجد لفظ أبي يعلي في مسنده المطبوع، ولا في "مجمع الزوائد".

(٤) صحيح مسلم: الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، ٩٣٣/٢، و(العَنَقَ) و(الفجوة) نوعان من إسراع السير، وفي العَنَقَ نوعٌ من الرفق، ينظر شرح النووي، ٣٤/٩.

(٥) شرح النووي، ٣٤/٩، والتمهيد لابن عبد البر، ٢٠١/٢٢، وفيه يقول ابن عبد البر: "هكذا قال يحيى [يعني الليثي]: "فرجة"...، قال: "وقالت طائفة منهم ابن وهب وابن القاسم والقعنبي: "فإذا وجد فجوة""، قلت: فهذا صريح كلام ابن عبد البر أن لفظ رواية يحيى الليثي: "فرجة"؛ ومع هذا ففي الموطأ المطبوع بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ٣٩٢/١ (٨٧٨)، جاء الحديث بإسناد يحيى الليثي بلفظ "فجوة"!

(٦) صحيح مسلم: الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين، ٦٩٤/٢.

(٧) شرح النووي، ٨٦/٧، وينظر لروايات البخاري المشار إليها: إرشاد الساري، (٢٥٩٢)، وعمدة القاري، ١٥٢/١٣.

(٨) صحيح مسلم: الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، ٨٣٨/٢.

قال النووي في ضبط لفظ "لهنّ": "قال القاضي: كذا جاءت الرواية في "الصحيحين" وغيرهما عند أكثر الرواة"[١]، قال: ووقع عند بعض رواة البخاري ومسلم: "فهن لهم"[٢]؛ وكذا رواه أبو داود وغيره[٣]؛ وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبة[٤]...."[٥].

ويمكن ختم هذه النقطة (ضبط الرواية) بمثال يتعلق بعناية النووي رحمه الله بضبط (أسماء الأشخاص) وبيانه لوجوه الضبط المختلفة فيها من حيث الرواية؛ وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: "أُدعُوا لي مَحْمِية بنَ جَزء"[٦]؛ فقد ضَبَط النووي فيه كلًا الاسمين، لكنه نبَّه خصوصًا على ضبط (جَزْء) بدقة مع بيان الاختلافات فيه فقال: "أما (جَزْء) فبجيم مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم همزة، هذا هو الأصح"، ثم نقل عن عياض قوله: "هكذا تقوله عامة الحفاظ وأهل الإتقان ومعظم الرواة"، ثم نقل عنه وجوها أخرى في ضبطه فقال: "وقال عبد الغنى بن سعيد: يقال: (جَزِى) بكسر الزاي يعنى وبالياء..."[٧]، وقال أبو عبيد: هو عندنا جَزّ، مشدّد الزاي"[٨].

الفرع الثاني: الضبط الوارد في أصول ونسخ صحيح مسلم

ينتهج النووي منهجًا آخر برز أيضًا بوضوح عنده في ضبط الألفاظ، والذي يعتبر رديفًا ومتممًا لضبط الرواية، ألا وهو الضبط الوارد للألفاظ في أصول ونسخ "صحيح مسلم"، وقد وجدتُ عنده عناية فائقة بهذا النوع من الضبط، حتى إنه ليكثر جدًا من التنبيه إليه، وفيما يلي عرض مظاهر من اعتنائه به.

فمن ذلك أنه ينصّ على الضبط الذي تتفق عليه الأصول كلها من "صحيح مسلم"، كما في الأمثلة الآتية:

- في حديث وفد عبد القيس جاء فيه قولهم: "لا نخلُص إليك إلا في شهر الحرام"[٩]، قال النووي: "كذا هو في الأصول كلها بإضافة "شهر" إلى "الحرام"..."[١٠].
- حديث الرجل الذي طلب من النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء للاستسقاء بقوله: "فادعُ اللهَ يُغِثْنا، قال: فرفع رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال: اللهم أَغثنا" الحديث[١١].

---

(١) ينظر صحيح البخاري مع إرشاد الساري، (١٥٢٤)، ففيه أن رواية الباب بلفظ "هن لهن" بضمير المؤنثات، ثم ذكر رواية "هن لهم" وأنها روايةُ أبي ذر بضمير المذكَّرين، وكذا مثله عنده في، (١٥٢٦-١٥٢٩).

(٢) هي عند البخاري رواية أبي ذر، كما في فتح الباري، ٣٨٦/٣، وأما عند مسلم فهي رواية ابن أبي شيبة الآتية: بعد قليل في قول النووي "وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبة" وهي في صحيح مسلم ٨٣٩/٢.

(٣) سنن أبي داود، (١٧٣٨)، وسنن النسائي، (٢٦٥٧)، ومسند أحمد، (٢٢٤٠)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٤) صحيح مسلم، ٨٣٩/٢.

(٥) شرح النووي، ٨٣/٨.

(٦) صحيح مسلم: الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، ٧٥٦/٢.

(٧) قال النووي: "وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا".

(٨) شرح النووي، ١٨١/٧ وإكمال المعلم، ٦٣٠/٣، والمشارق: ٣٦٢/١-٣٦٣، وفيه زيادة إفادة.

(٩) صحيح مسلم: الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ٤٥/١.

(١٠) شرح مسلم للنووي، ١٨٢/١.

(١١) صحيح مسلم: صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ٦١٢/٢.

قال النووي: "قولُه: (ادعُ اللهَ يُغِثْنا)، وقولُه صلى الله عليه وسلم: (اللهم أَغثنا): هكذا هو في جميع النسخ: (أَغثنا) بالألف، و(يُغِثْنا) بضم الياء، من (أغاث يغيث) رباعي"(١).

ومن ميزات العناية بإبراز الضبط الوارد في (الأصول والنسخ)، خصوصًا إذا اتفقت نسخ "صحيح مسلم" كلها على ضبطٍ معيّن للفظٍ ما، أنه قد يشتهر الحديث بلفظٍ متداول على الألسنة، لكن ينفرد كتاب مسلم بضبطٍ آخر غير الضبط المشهور المتداول، فقد يُستغرب ذلك عند من لا علم له بوروده في الحديث هكذا، وقد يرويه الشخص من عند الإمام مسلم ويعزوه إليه باللفظ المتداول لكن ذلك يكون خطًا حيث يُعزَى فيه اللفظ إلى "صحيح مسلم" على خلاف ما ورد فيه من الضبط! ففي مثل هذا الموضع نجد قيمة اعتناء الإمام النووي بضبط الألفاظ وتنبيهه على ضبطها نقلًا عن نسخ "صحيح مسلم".

- مثال ذلك: قولُه صلى الله عليه وسلم في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله: "وشابٌّ نشأ بعبادة الله"(٢).

فلفظ "بعبادة الله" هكذا هو عند مسلم، وقد أكّد النووي ضبطه بقوله: "هو في جميع النسخ: "نشأ بعبادة الله"(٣)، قال: "والمشهور في روايات هذا الحديث: "نشأ في عبادة الله"(٤)، قال النووي: "وكلاهما صحيح، ومعنى رواية الباء: نشأ متلبّسًا للعبادة، أو مُصاحِبًا لها، أو ملتصِقًا بها"(٥).

ومما يُلحق بهذا أنه قد يشتهر استعمال الناس لصيغةٍ ما أو أسلوبٍ معيّن في كلامهم الشائع الذي يستعملونه في الحياة العامة، ولكن قد يُظَنّ لدى بعض الناس - خصوصًا ممن يُعنى بالتدقيق اللغوي في ضبط الألفاظ - أن هذا الاستعمال الشائع: لحنٌ أو أنه خلاف الاستعمال الفصيح؛ فيأتي نص الحديث عند الإمام مسلم بنفس تلك الصيغة والأسلوب الذي يستعمله الناس، بل تتفق نسخ الكتاب كلها - حسب ما ينص عليه النووي - على رواية الحديث بتلك الصيغة الشائعة، فيكون في ذلك قيمةٌ عالية لتصحيح الاستعمال الدارج على ألسنة الناس، وأن لا يتسرّع الواحد منا بتخطئتهم في الاستعمال الذي درجوا عليه.

- مثال ذلك في حديث تمني النبي صلى الله عليه وسلم إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام وإلزاق بابها بالأرض، لكنه لم يفعل ذلك ففي إحدى رواياته أن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن لعائشة رضي الله عنها، سبب رفع قريش لباب الكعبة عن الأرض، وأن ذلك كان "تعزُّزًا أن لا يدخُلَها إلا من أرادوا، فكان الرجلُ إذا هو أراد أن يدخُلَها، يَدَعُونَه يرتقي، حتى إذا كاد أن يدخُل: دَفَعُوه فسَقَط"(٦).

فلفظ "كاد أن يدخُل" حَرَص النووي على بيان ضبطه مباشرةً وتوثيق وقوعه في (نسخ صحيح مسلم) فقال: "هكذا هو في النسخ كلها: "كاد أن يدخُل".

---

(١) شرح النووي، ١٩١/٦.

(٢) صحيح مسلم: الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، ٧١٤/٢.

(٣) وهكذا عند الترمذي، (٢٣٩١)، وأحمد، (٩٦٦٥)، فلفظهما كما عند مسلم (بالباء) "بعبادة الله".

(٤) هكذا لفظه عند البخاري، (١٤٢٣)، والنسائي، (٥٣٨٠).

(٥) شرح النووي، ١٢١/٧.

(٦) صحيح مسلم: الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، ٩٦٨/٢.

وسبب حرصه رحمه الله على بيان هذا الضبط وتوثيقه من النسخ، واضح، وهو أنه يريد بيان صحة دخول "أن" مع الفعل "كاد" فقد ورد هكذا في بعض الأحاديث كما هنا في هذا الحديث، فهذا الاستعمال صحيحٌ، خلافًا لما يُظنّ عند بعض الناس أنه لحنٌ مثلًا، وفي هذا يقول النووي: "فيه حجة لجواز دخول "أن" بعد "كاد"، وقد كثُر ذلك، وهي لغة فصيحة، ولكنّ الأشهرَ عدمُه"(١).

وقد يكون الأمر بعكس ما سبق، وهو أنه يشيع لفظٌ عند الناس في الاستعمال العام بصيغة معيّنة، ويعتاد السمع عليه لكثرة استخدامه بتلك الصيغة، فيصير هو المألوفَ حتى لربما يُعتقد أن غيرَه خطأٌ ولحنٌ لغوي، لكن نجد بعد ذلك أن هذا اللفظ ورد في نص الحديث بصيغة أخرى مخالفة لتلك الصيغة الشائعة، فقد يُظن أن وقوعه في الحديث على خلاف الشائع عند الناس، يحتمل أن يكون خطًا، فنجد الإمام النووي يزيل هذا الوهم، ويُطمْئِن القارئ أن ما وقع عليه اللفظ في الحديث: هو ضبطٌ صحيح، بل تزداد صحته ووثاقتُه بما ينص عليه النووي من أنه وقع هكذا في (نسخ الكتاب كلها).

- مثال ذلك: حديث معاوية بن سويد وفيه قول أبيه: "كنا بني مُقَرِّن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا إلا خادم واحدة، فلَطَمَها أحدُنا فبلغ ذلك النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: "أعتِقُوها"(٢).

فلفظ (الخادم) بصيغة التذكير يُستعمل في كلامنا عامةً للرجل؛ وأما المرأة فيُستخدم لها عمومًا لفظ (خادمة) بالتأنيث؛ لكن الحديث هنا استُعمل فيه هذا اللفظ بصيغة التذكير للمرأة، حيث وَصَفَها الراوي بأنها (خادم واحدة) بالتأنيث، وأعاد الضمائر التالية عليها بالتأنيث أيضا في قوله صلى الله عليه وسلم "أعتقوها"؛ فقد يَستَغرِبُ القارئ ذلك وهو استعمال هذا اللفظ بصيغة التذكير للمرأة، فيزيل النووي هذا الاستغراب ويُبيّن أنه واردٌ هكذا بالتذكير في نسخ "صحيح مسلم" كلها؛ وفي ذلك يقول: "ليس لنا إلا خادم واحدة" هكذا هو في جميع النسخ"، قال: "و(الخادم) بلا هاء يطلق على الجارية، كما يطلق على الرجل، ولا يقال "خادمة" بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة..."(٣)؛ وعلى هذا فاستعماله بالتذكير كما جاء في الحديث، هو الاستعمال العالي الفصيح، وإن كان مستغرَبًا لكونه هُجر عند الناس بسبب استخدامهم له بالتأنيث عمومًا، فصار (غيرُ الفصيح) مألوفًا و(الفصيحُ) غريبا!

وقد تتفق النسخ في ضبط لفظٍ في حديثٍ، ثم تختلف في ضبطه في حديثٍ آخر، فيعتني النووي ببيان هذا الاتفاق والاختلاف في النسخ من حيث الضبط.

- مثال ذلك: لفظ "أوقية" ورد في حديث (جمل جابر)، بلفظ "بُوقيّة" بدون ألف، في قول النبي صلى الله عليه وسلم لجابر "بِعْنِيه بِوُقيّة"(٤)، فقال النووي في ضبطه: "هكذا هو في النسخ "بِوُقِيّة" وهي لغة صحيحة..."(٥).

---

(١) شرح النووي، ٩/٩٥.

(٢) صحيح مسلم: الأيمان، باب صحبة المماليك، ٣/١٢٧٧.

(٣) شرح النووي، ١١/١٢٨-١٢٩.

(٤) صحيح مسلم: المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، ٣/١٢١٩.

(٥) شرح مسلم للنووي، ١١/٣١.

ثم وقع هذا اللفظ في (حديث عتق بَريرة) بلفظ: "في كل عامٍ أوقيّةٌ"(١)؛ ولكن اختلفت روايات هذا الحديث في أصول ونسخ "صحيح مسلم" في ضبطه، وهذا ما بيّنه النووي قائلًا: "قولها "في كل عام أوقية" وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ "وُقيّة"، وفي بعضها "أُوقيّة" بالألف، وأما الرواية الثانية "فَوُقيّة" بغير ألف باتفاق النسخ، وكلاهما صحيح، وهما لغتان، إثباتُ الألف أفصح"(٢).

وكما يُبين النووي اتفاقَ النسخ على ضبطٍ ما، فإنه يعتني أيضًا كثيرًا ببيان اختلافها في الضبط، وأمثلته منتشرة في الكتاب لا تخفى على القارئ، لكن أختار منها ما يلي:

- في حديث عُبادة بن الصامت في أخذ البيعة: "إلا أن تَرَوْا كفرًا بَوَاحًا"(٣)، قال النووي في ضبطه: "هكذا هو لمعظم الرواة وفي معظم النسخ: "بَواحًا" بالواو، وفي بعضها: "بَراحًا"، والباء مفتوحة فيهما، ومعناهما: كفرًا ظاهرا"(٤).
- وفي حديث فضل التسبيح: "يُسبِّح مائةَ تسبيحة فيُكتبُ له ألفُ حسنة أو يُحَطُّ عنه ألفُ خطيئة"(٥)، قال النووي: "أو يُحَطُّ عنه ألفُ خطيئة، هكذا هو في عامة نسخ صحيح مسلم" "أو يُحَطُّ" بـ(أو)، وفي بعضها: "ويُحَطُّ" (بالواو)"(٦).
- وهذا مثال جميل في وصف النووي لاختلاف النسخ في ضبط اللفظ، وهو ما جاء في إحدى روايات حديث جابر رضي الله عنه في وصف حج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر(٧).

قال النووي في ضبط لفظ "الثلاثة أطواف":

١- هكذا هو في معظم النسخ المعتمدة(٨).

٢- وفي نادر منها: (الثلاثة الأطواف).

٣- وفي أندر منه: (ثلاثة أطواف)"(٩).

ومن جميل ما يُطلعنا عليه النووي في صدد بيانه للضبط الوارد في نسخ "صحيح مسلم"، وصفُه للضبط الذي رآه في النسخ التي في بلاده.

- فمثلًا حديث "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمّن في شأنه كله في نَعْله وترجُّله"(١٠).

---

(١) صحيح مسلم: العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، ١١٤١/٢.

(٢) شرح مسلم للنووي، ١٤٤/١٠، وانظر فيه أيضًا، ١٩/١١.

(٣) صحيح مسلم: الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٤٦٩/٣.

(٤) شرح النووي، ٢٢٨/١٢.

(٥) صحيح مسلم: الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح، ٢٠٧٣/٤.

(٦) شرح النووي، ٢٠/١٧.

(٧) صحيح مسلم: الحج، باب استحباب الرمل في طواف العمرة، ٩٢١/٢.

(٨) يعني بتعريف "الثلاثة" وتنكير "أطواف".

(٩) شرح النووي، ٩/٩-١٠، وسيأتي توجيه هذه الأوجه الثلاثة من الضبط في نقطة (توجيه الضبط).

(١٠) صحيح مسلم: الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، ٢٢٦/١.

قال النووي فيه عن لفظ (في نَعْله): "هكذا وقع في بعض الأصول: "في نعله" (على إفراد النعل)؛ وفي بعضها: "نَعْلَيْه" (بزيادة ياء التثنية)، وهما صحيحان..." قال: "ولم يُرَ في شيء من نسخ بلادنا غيرُ هذين الوجهين"(١).

– حديث التعوذ في السفر من وعثاء السفر وكآبة المنقلب والحَوْر بعد الكَوْن، الحديث(٢).

فقوله "والحَوْر بعد الكَوْن" قال النووي: "هكذا هو في معظم النسخ من "صحيح مسلم" "بعد الكون" (بالنون)، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون؛ وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في "صحيح مسلم"(٣).

ويحكي لنا المقارنة في ذلك بين نُسخ بلاده، ونُسخ القاضي عياض في بلاد المغرب، ومن نماذج ذلك:

– جاء في حديث الاستسقاء: "فألَّفَ اللهُ بين السحاب، ومَكَثْنا حتى رأيتُ الرجل الشديد تهمّه نفسُه أن يأتي أهله"(٤).

قال النووي: "هكذا ضبطناه: "ومكثنا" وكذا هو في نسخ بلادنا..." قال: "وذكر القاضي فيه أنه رُوي في نُسخ بلادهم على ثلاثة أوجه ليس منها هذا"(٥).

ومن فرائد النووي في بيانه للضبط الوارد في نسخ "صحيح مسلم"، أنه يبين نوعيتها ووَصْفَها بكونها (أصولًا محققة) أو (معتمدة) أو (ضبطها المتقنون)، مما يُعرِّف القارئَ بجودتها وقيمتها.

– فمثلًا قال في ضبط "فلبث مليًا"(٦): "هكذا ضبطناه "لبثَ" آخره ثاء مثلثة من غير تاء، وفي كثير من الأصول المحققة: "لبثتُ" بزيادة تاء المتكلم، وكلاهما صحيح"(٧).

– حديث "من اغتسل ثم أتى الجمعةَ فصَلَّى ما قُدِر له ثم أَنصَتَ"، الحديث(٨).

قال النووي في ضبط لفظ "ثم أَنصَتَ": "هكذا هو في أكثر النسخ المحققة المعتمدة ببلادنا...، ووقع في بعض الأصول المعتمدة ببلادنا: "انتَصَتَ"... بزيادة تاء مثناة فوق..."(٩).

---

(١) شرح النووي، ١٦١/٣، ثم ذكر أنه ضُبط في البخاري وغيره، وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي ولعبد الحق بلفظ "في تَنَعُّله" بتاء مثناة فوقُ، ثم نون، وتشديد العين، وينظر عمدة القاري، ٣٠/٣(١٦٨)، والجمع بين الصحيحين للحميدي، (٣٢٩٣)، والجمع بين الصحيحين لعبد الحق، (٣٦١).

(٢) صحيح مسلم: الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره، ٩٧٩/٢.

(٣) شرح النووي، ١١١/٩-١١٢.

(٤) صحيح مسلم: صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء ٦١٢/٢ من حديث أنس رضي الله عنه، وقوله: "حتى رأيتُ الرجل الشديد تَهُمُّه نفسُه أن يأتيَ أهلَه" أي يهتمّ لذلك من شدة المطر ومشقته، إكمال المعلم، ٣٢٤/٣.

(٥) شرح النووي، ١٩٥/٦، يعني أن الثلاثة الأوجه التي ضبط بها القاضي عياض هذا اللفظ وعزاها إلى نسخ بلادهم، ليس فيها شيء بلفظ "ومكثنا" الموجود في نسخ النووي، ينظر المشارق: ٥٦/٢-٥٧، وإكمال المعلم، ٣٢٣/٣.

(٦) صحيح مسلم: الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ٣٦/١.

(٧) شرح النووي، ١٥٩/١-١٦٠، ولم أجده عند القاضي عياض في "الإكمال"، ٢٠٥/١-٢١٥، ولا في "المشارق"، ٧/٢ مادة (لبث).

(٨) صحيح مسلم: الجمعة، باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة، ٥٧٨/٢.

(٩) شرح النووي، ١٤٦/٦-١٤٧.

ولا شك أنه يعتني بالحفاظ على الضبط الوارد في النسخ وتصويبها ويلتمس لها مخارج من الصحة قدر الإمكان، لئلا تُهدَر قيمةُ الضبط الوارد فيها ولئلاّ يُبَادِرَ القارئُ بتخطئة ذلك الضبط لمجرد استغرابه له وعدم كونه معهودًا عنده؛ إلا إذا كان الضبط الوارد في النسخ خطًا واضحًا فإن النووي يُبيّن الخطأ فيه بوضوح أيضًا كما سيأتي بيانه قريبًا.

- ففي الحديث القدسي المشهور: "وإن تقرَّب مني شبرًا تقرّبتُ إليه ذراعًا"، جاء في إحدى رواياته: "وإذا تلقّاني بباعٍ، جئتُه أتيتُه بأسرع"(١).

فلفظ "جئتُه أتيتُه" هكذا جاء مترادفًا مكررًا في هذه الرواية، فقد يُظن أنه خطأٌ، فحَرَص النووي على توثيق ضبطه وروده هكذا في "نسخ صحيح مسلم" قائلًا: "هكذا هو في أكثر النسخ "جئتُه أتيتُه"، وفي بعضها: "جئتُه بأسرع" فقط، وفي بعضها: أتيتُه"، قال: "وهاتان ظاهرتان؛ والأول صحيح أيضًا، والجمع بينهما للتوكيد، وهو حسن لا سيما عند اختلاف اللفظ"(٢).

هذا كان نموذجًا لبيان حرص النووي رحمه الله على الحفاظ على ما جاء من ضبطٍ للألفاظ في نسخ "صحيح مسلم"، وأنه يلتمس لها مخارج من الصحة قدر الإمكان؛ لكنه مع هذا كله إذا رأى أن الضبط الوارد فيها: غلطٌ محض وخطأٌ واضح، فإنه لا يتردد في تخطئتها أيضًا ومن ثم تصحيح الضبط الخاطئ؛ ولو كانت النسخ كلها اتفقت عليه واتحدت في إيراده.

- مثال ذلك: ما جاء في مقدمة الإمام مسلم بصدد نقله لكلام أئمة الجرح والتعديل في الطعن على بعض الرواة وتضعيفهم، وفيه أن يحيى بن سعيد القطان "ضَعَّف يحيى بنَ موسى بنَ دينار وقال: حديثُه رِيحٌ"(٣).

فقال النووي في التعليق على اسم (يحيى بن موسى بن دينار): هكذا وقع في الأصول كلها: "وضعَّف يحيى بنَ موسى" بإثبات لفظة "بن" بين "يحيى" و"موسى"؛ قال: "وهو غلط بلا شك؛ والصواب حذفُها(٤)، كذا قاله الحفاظ منهم أبو علي الغساني الجيّاني وجماعات آخرون؛ والغلط فيه من رواة كتاب مسلم، لا من مسلم"(٥).

---

(١) صحيح مسلم: الذكر، باب الحث على ذكر الله تعالى، ٤/٢٠٦١.

(٢) شرح النووي، ١٧/٤، ولا يوجد هذا التوجيه عند القاضي عياض في "الإكمال"، ٨/١٧٤؛ بل إنه في "المشارق" ١/٣٥٧ يُبدي وجها من الغلط في مجيء هذا الترادف وأنه غلطٌ في الكتابة، حيث يقول: "والظاهر أنها لفظةُ بَدَلٍ من الأخرى، جَمَعَهما الخطُّ غلطًا"، أما النووي فقد بيّن صحة هذا اللفظ وإن كان وقع مكررًا.

(٣) صحيح مسلم: المقدمة، باب بيان أن الإسناد من الدين... وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، ١/٢٧.

(٤) فأصلُ الكلام وصوابه في هذه العبارة هكذا: "ضَعَّف يحيى: موسى بنَ دينار"، يعني أن يحيى (وهو القطان) ضعَّف موسى بن دينار، فـ(يحيى) المراد به هو القطّان، وليس هو جزءًا من اسم (موسى بن دينار)؟!

فائدة: كتبتُ هذا التصويب وتقدير أصل العبارة من عندي بتوفيق الله تعالى، ثم وجدتُه مصرّحًا بنصه في كلام القاضي عياض في المشارق ٣/٢٨، فلله الحمد والمنّة.

(٥) شرح النووي ١/١٢٢، وينظر المشارق، ٣/٢٨، وإكمال المعلم، ١/١٥٩، وفيه أفاد القاضي عياض أن أصل هذا التنبيه، سبق إليه الإمام المازري في "المعلم"، ١/٢٧٥.

ومن لطائف حرصه وبيانه لضبط الألفاظ حسب ما وردت عليه في "أصول ونسخ صحيح مسلم":

ما جاء في حديث عبد القيس أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أرشدهم إلى الشرب في (أسقية الأَدَم) يعني: (الــجِلد) قالوا "يا رسول الله إن أرضَنا كثيرةُ الــجِرذان ولا تَبْقَى بها أَسْقِيةُ الأَدَم"(١)، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم "وإن أكلتْها الجِرذان، وإن أكلتْها الجِرذان، وإن أكلتْها الجِرذان"(٢).

فقوله "وإن أكلتْها الــجِرذان" هكذا جاء في نص هذا الحديث مكررًا ثلاث مرات، وأكّده النووي موثّقًا له من نسخ "صحيح مسلم" بقوله: "هكذا هو في الأصول مكرر ثلاث مرات"(٣).

الفرع الثالث: الضبط اللغوي للألفاظ

هذا هو الجانب الثالث الذي برز بوضــوح فيما قام به الإمام النووي من جهد واعتناء في خدمة ضــبط ألفاظ الحديث في شــرحه "لصــحيح الإمام مســلم"، وهو الضــبط اللغوي للألفاظ، وفيما يلي بيان ما ظهر لي من ذلك عنده رحمه الله تعالى.

فمن ذلك أنه يشير إلى الضبط المتفق عليه عند أهل اللغة، أو ضبط جمهور أهل اللغة، وكذا الضبط المختلف فيه عندهم.

- ففي حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار وتوســلوا بأعمالهم الصــالحة، قال أحدهم عن والديه: "فكنتُ لا أَغبُقُ قبلهما أهلًا ولا مالًا"(٤)، فقوله: "لا أَغبُقُ" ضبطه النووي "بفتح الهمزة وضم الباء"، مأخوذ من "(غَبَقتُ الرجلَ) بفتح الباء، (أَغبُقه) بضــــمها مع فتح الهمزة"، قال: "وهذا الذي ذكرتُه من ضــــبطه: متفقٌ عليه في كتب اللغة وكتب غريب الحديث والشروح؛ وقد يُصحِّفه بعضُ من لا أُنسَ له فيقول: "أُغبِق" بضم الهمزة وكسر الباء، وهذا غلط"(٥).
- وفي حديث حذيفة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الفتن التي تموج موج البحر، قال حذيفة: فأَسكَتَ القومُ" الحديث(٦).

وقوله (فأَسكَتَ القومُ) بمعنى: سكتوا، قال النووي في ضبطه: "هو بقطع الهمزة المفتوحة، وهو وجه في ضبطه عند جمهور أهل اللغة كما عزاه إليهم النووي بقوله: "قال جمهور أهل اللغة: سَكَت وأَسكَت: لغتان بمعنى صمت"(٧).

---

(١) الــجِرذان: قال النووي: بكسر الجيم واسكان الراء وبالذال المعجمة، جمع (جُرَذ) بضم الجيم وفتح الراء... نوع من الفأر؛ وأطلق جماعة من شــراح الحديث أنه الفأر، وأما (أســقية الأَدَم) فمعناها: الأســقية المصــنوعة من الجلد، فالأَدَم بفتح الهمزة والدال، جمع أديم، وهو الجلد الذي تم دباغه، شرح النووي لصحيح مسلم، ١٩٢/١، والمعنى أنهم اعتذروا بكثرة الجرذان في أرضــهم وأنها تأكل أسقيتهم المصنوعة من الجلد، كما في إكمال المعلم لعياض، ٢٣٥/١.

(٢) صحيح مسلم: الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ٤٨/١.

(٣) شرح النووي، ١٩٢/١.

(٤) صحيح مسلم: الذكر والدعاء، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، ٢٠٩٩/٤، وقوله "لا أغبُقُ": "أي ما كنتُ أُقدّم عليهما أحدًا في شُرب نصيبهما عشاءً من اللبن، والغَبُوق" شُرب العشاء، والصَّبُوح: شرب أول النهار"، كما بيّنه النووي رحمه الله في شرحه، ٥٨/١٧.

(٥) شرح النووي، ٥٨/١٧.

(٦) صحيح مسلم: الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا، ١٢٨/١.

(٧) شرح النووي، ١٧١/٢.

أما عنايته بالألفاظ المختلف في ضبطها عند أهل اللغة، وتعداده لوجوه اللغات فيها فشيءٌ عَجَبٌ، فالكتاب مليءٌ بهذا النوع من الضبط، لا تكاد تخلو صفحةٌ منه عن كلام النووي في ضبط مثل هذه الكلمات وحرصه البالغ في التنبيه على الوجوه اللغوية الواردة في ضبطها.

ومن روائع طريقة الإمام النووي في ضبط مثل هذه الألفاظ – المختلف في ضبطها عند أهل اللغة – أنه مع ذكره للوجوه المختلفة في ضبطها، يحرص على بيان الوجه المشهور أو الفصيح لغةً فيها، سواء كان ذلك الوجه المشهور والفصيح هو الذي وردت به الكلمة مضبوطةً في الحديث، أو كانت وردت في الحديث على وجهٍ آخر غير الوجه المشهور والفصيح.

– فمثلًا أفاد في ضبط لفظ (أوقية) أن الروايات تختلف في ضبطها، فتارة تأتي بإثبات الألف "أوقيّة"، وتارة بغير ألف "وُقيّة"، وكلا الوجهين صحيح لغةً، إلا أن إثبات الألف أفصح وأشهر(١).

– وفي وصف خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم بقولها "وتَكسِبُ المعدومَ"(٢)، قال النووي: "هو بفتح التاء، هذا هو الصحيح المشهور... ورواه بعضهم بضمها"، ثم أفاد أنهما لغتان "يقال: كَسَبْتُ الرجلَ مالًا، وأكسبتُه مالًا"...، أفصحهما باتفاقهم: "كَسَبْتُه" بحذف الألف"(٣).

وهذه أمثلة أخرى تعددت وجوه الضبط فيها في أسماء الأشخاص والأماكن، وتظهر فيها عناية النووي بذكر تلك الوجوه مع إفادة الوجه الأشهر فيها:

– ففي ضبط اسم (سفيان بن عيينة) قال: "المشهور فيه ضم السين والعين"، ثم ذكر الوجوه الأخرى في ضبطه فقال: "وذكر ابن السّكّيت في (سفيان) ثلاث لغات للعرب: ضم السين وفتحها وكسرها، وذكر أبو حاتم السجستاني وغيره: ضم العين وكسرها""، قال النووي: "وهما وجهان لأهل العربية معروفان"(٤).

– وفي حديث "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بِذِي طَوَى"(٥): قال: "هو بفتح الطاء وضمها وكسرها ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره؛ الأصح الأشهر الفتح، ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيرَه"(٦).

وقد تَرِد الكلمة في الحديث مضبوطةً على وجهٍ قليلٍ لغةً، فيُنبّه النووي أيضًا على هذه المعلومة لكي يستفيدها القارئ ويكون على علمٍ بنوعية الكلمة ومرتبتها اللغوية من حيث القلة فيها لكي لا يُخطِّئها لمجرد كونها على خلاف ما يعهده من الوجه الفصيح فيها مثلًا.

---

(١) ينظر شرح النووي، ١٤٤/١٠، (حديث عتق بريرة) و٣١/١١، (حديث جمل جابر).

(٢) صحيح مسلم: الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ١٣٨/١.

(٣) شرح النووي، ٢٠/٢.

(٤) شرح النووي، ٥٩/١، وينظر إصلاح المنطق لابن السّكّيت، ص١٣٤.

(٥) صحيح مسلم: الحج، باب جواز العمرة في أشهر الحج، ٩٠٩/٢.

(٦) شرح النووي، ٢٢٧/٨، وينظر إكمال المعلم، ٣١٩/٤، والمشارق: ٥٤٨/١.

- فمن ذلك ما جاء في حديث وليمة زينب بنت جحش رضي الله عنها "جلس طوائفُ منهم يتحدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم جالس، وزوجتُه[1] مُوَلِّيَةٌ وجهَهَا إلى الحائط"[2].

قال النووي في ضبط لفظ "وزوجتُه": "هكذا هو في جميع النسخ "وزوجتُه" بالتاء، وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر، والمشهور حذفها"[3].

- وفي حديث أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان، فجئتُ فقمتُ إلى جنبه، وجاء رجل آخر فقام أيضًا، حتى كنا رهطًا، فَلَمّا حَسَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أنّا خَلْفَه، جعل يتجوّز في الصلاة[4].

هكذا وقع لفظ "حَسّ" هنا بدون الألف، وقد بيّن النووي اختلاف الضبط فيه أنه يُروى هكذا (حَسَّ) بغير ألف، وكذا (أحس) بالألف، وعليه أفاد النووي أنهما لغتان كلاهما بمعنى (عَلِم وأيقن)، ولكن (أحسَّ) بالألف أفصح وأشهر، وبها جاء القرآن العزيز؛ وأما (حَسَّ) بحذف الألف فلغة قليلة، وعليها تصح هذه اللفظة الواردة في حديث أنس[5].

ومن روائع الإمام النووي أيضًا في الضبط اللغوي لألفاظ الحديث، أنه يعتدّ بالضبط الحديثي الذي وردت عليه الكلمة في الحديث، وإن كان الضبط اللغوي لها مخالفًا، أو كان أهل اللغة ينكرون ذلك الوجه من الضبط الحديثي؛ فالنووي رحمه الله لا يكاد يستسلم بسهولة لمخالفة أهل اللغة أو إنكارهم للضبط الحديثي، بل يدافع عن الضبط الحديثي ويَعتبِره أصلًا من أصول ضبط الكلمة، بالإضافة إلى الوجه اللغوي في ضبطها؛ بل ربما اعتَبَر الضبطَ الحديثي: مُستندًا يُحتج به في ضبط الكلمة، ويُقيم به الحجّة على أهل اللغة وإنكارهم أو مخالفتهم لها.

- ففي حديث دعاء النبي صلى الله عليه وسلم بالاستسقاء، قال أنس - راوي الحديث: "فطَلَعتْ من ورائه سحابة مثل التُّرس فلما توسَّطَتْ السماءَ: انتشرتْ ثم أَمْطَرَتْ"[6].

فلفظ "أَمْطَرَتْ" قال النووي فيه: "هكذا هو في النسخ، وكذا جاء في البخاري: (أَمطَرَتْ) بالألف[7]، وهو صحيح، وهو دليل للمذهب المختار الذي عليه الأكثرون والمحققون من أهل اللغة أنه يقال: (مَطَرَتْ وأَمطَرَتْ) لغتان في المطر، وقال بعض أهل اللغة: لا يقال: (أَمطَرَتْ) بالألف إلا في العذاب كقوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً﴾ [هُود : ٨٢].

---

(١) هي زينب نفسُها.

(٢) صحيح مسلم: النكاح، باب زواج زينب بنت جحش، ١٠٤٦/٢.

(٣) شرح النووي، ٢٣٢/٩، ولا يوجد هذا الضبط عند عياض في إكمال المعلم، ٦٠١/٤، نعم تطرق له في "المشارق" ٦١٩/١-٦٢٠ باختصار فقال: "الزوج: يقع على الذَّكَر والأنثى، وهي لغة القرآن؛ وقيل في الأنثى: زوجة أيضا".

(٤) صحيح مسلم: الصوم، النهي عن الوصال في الصوم ٧٧٥/٢، ومعنى "يتجوّز": يُخفِّف، شرح النووي، ٢١٣/٧.

(٥) شرح النووي، ٢١٣/٧.

(٦) صحيح مسلم: صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ٦١٢/٢.

(٧) صحيح البخاري: الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، ٢٨/٢ (١٠١٣ و١٠١٤).

لكن تعقب النووي قول هؤلاء البعض بأن المشهور: استعمالُ اللفظين (أمطر ومطر) كليهما في نزول المطر عمومًا، وتَعَقَّب القولَ بأن لفظ (أمطر) لا يستعمل إلا في العذاب بأن: "لفظة (أمطرت) تطلق في الخير والشر، وتُعرف بالقرينة"(١).

– وجاء في حديثٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم تفضيلُ قبائل (أسلم، وغفار، ومزينة، وجُهينة) على قبائل أخرى، بقوله صلى الله عليه وسلم: "فو الذي نفسي بيده إنهم لَأَخْيَرُ منهم"(٢).

قال النووي: "قوله صلى الله عليه وسلم "إنهم لَأَخْيَرُ منهم": هكذا هو في جميع النسخ: "لَأَخْيَرُ" وهي لغة قليلة تكررت في الأحاديث؛ وأهلُ العربية ينكرونها ويقولون: الصواب: (خيرٌ وشرٌّ) ولا يقال: (أَخْيَرُ ولا أَشَرُّ)"، قال النووي: "ولا يُقبل إنكارهم، فهي لغة قليلة الاستعمال"(٣).

ويُفيد أحيانًا فروقات ودقائق تتعلق بمعاني بعض الكلمات تترتّب على ما وردت عليه الكلمة من الضبط اللغوي فيها.

مثال ذلك ما سبق قبل قليل في ضبط لفظ (حَسَّ) بدون الألف الوارد في حديث أنس رضي الله عنه "فَلَمّا حَسَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أنّا خَلْفَه، جعل يتجوّز في الصلاة"(٤)، وأنه يُروى أيضًا بلفظ (أحسّ) بالألف؛ إلا أن النووي رحمه الله نَبَّه هنا تنبيها لطيفًا إلى القيمة اللغوية لضبط (حسّ) بدون الألف على اللغة القليلة، أنها هي التي يتخرج عليها "قول الفقهاء وأصحاب أصول الفقه: (الحاسة والحواس الخمس)؛ وإلا فالأصل والكثير فيه من حيث المعنى "أن يكون بمعنى (قَتَل)"(٥).

وهكذا أفادنا النووي رحمه الله أن لفظ (حَسّ) – في حديث أنس– وإن كان مجيئُه صحيحًا بمعنى (عَلِم وأيقن) إلا أنه استخدامٌ قليلٌ له بهذا المعنى(٦)، أما الأصل والكثير فيه فهو استخدامه بمعنى (القتل)، وهذه فائدة من النووي في الفروق اللغوية، نفيسة ثمينة.

المبحث الثالث: توجيه الضبط عند النووي

من روائع الجوانب التي تناولها النووي فيما يتعلق بضبط الألفاظ، ومشى عليها بمنهج مطرد، أنه لا يكتفي بمجرد ضبط الألفاظ، وإنما يُبيّن معنى اللفظ على الوجه الذي ضُبط به في لفظ الحديث.

ولا أقصد هنا ما هو معروف من نقطة (بيان معاني الكلمات) فذاك شيء آخر قد يتحقق حتى مع عدم الاحتياج إلى ضبط الكلمة، وإنما المقصود هنا أن النووي إلى جانب عنايته التامة الدقيقة بضبط الألفاظ، يهتم

(١) شرح النووي بتصرف، ١٩٢/٦، وورد هذا الاستعمال للفظ (أمطر) في الخير في حديث آخر أشار إليه ابن حجر في فتح الباري، ٣٠١/٦ (٣٠٣٤).

(٢) صحيح مسلم: فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم، ١٩٥٥/٤.

(٣) شرح النووي، ٧٦/١٦.

(٤) صحيح مسلم: الصوم: باب النهي عن الوصال في الصوم، ٧٧٥/٢.

(٥) شرح النووي، ٩٩/١، واستخدامه بمعنى (القتل) هو الذي جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عِمْرَان : ١٥٢] أيْ تستأصلونهم قتلًا – أيْ المشركين في غزوة أُحد، تفسير القرطبي، ٢٣٥/٤.

(٦) وقد ذكر أصحاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنه من العامي الفصيح.

ببيان معانيها على الوجه الذي ضُبطت عليه في لفظ الحديث؛ وقد كثرت عنده هذه العناية بتوجيه ضبط الألفاظ وبيان معانيها بما يتّسق مع سياق الحديث، بما كان جديرًا بإبراز هذا الجانب عنده وضرب أمثلة ونماذج منه تُوضّح معالمه عنده.

فمن الأمثلة لذلك: توضيحه لوجوه الضبط في كلمة "ويتقفرون العلم" الواردة في حديث جبريل، في قول الراوي "قد ظهر قِبَلَنا ناسٌ يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم"(١)، فقد ضُبطت فيه هذه الكلمة على خمسة أوجه ذكرها النووي مع توجيه كل منها بما يوضح المراد بها، وهي كالتالي:

- "ويتقفرون العلم": هو بتقديم القاف على الفاء، ومعناه: يطلبونه ويتتبعونه...، وقيل: معناه يجمعونه.
- "يَتَفَقَّرون" بتقديم الفاء، معناه: يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيَّه.
- "يَتَفَقَّؤن" بتقديم القاف وحذف الراء، ومعناه أيضًا: يتتبعون.
- "يَتَفَعَّرُون" بالعين، وفسره بأنهم يطلبون قعرَه، أيْ غامضَه وخفيَّه، ومنه: تَفَعَّر في كلامه: إذا جاء بالغريب منه.
- "يتفقّهون" بزيادة الهاء، قال النووي: وهو ظاهر(٢).

ومن دقائق أمثلة ضبط الألفاظ وتوجيهها – عند النووي – وتقريب معناها بسهولة ووضوح للقارئ، قوله صلى الله عليه وسلم لمسيلمة الكذّاب "ولن أَتَعدَّى أمرَ الله فيك"(٣)، فقد ذكر النووي أنه "هكذا وقع في جميع نسخ "مسلم"، قال: ووقع في "البخاري": "ولن تَعْدُوَ أمرَ الله فيك"(٤)، وهما صحيحان، قاله النووي نقلًا عن القاضي عياض.

فهذان لفظان مختلفان بعيدان عن بعضهما كثيرًا في المعنى، فيحتاجان إلى توضيح معناهما بما يتسق مع مضمون هذه العبارة التي قالها النبي صلى الله عليه وسلم في حق هذا المتنبّئ الكذاب، وهو ما قام به النووي حيث قال نقلًا عن القاضي عياض رحمهما الله:

"**فمعنى الأول**: لن أَعدُوَ أنا أمرَ الله فيك، من أني لا أُجيبك إلى ما طلبتَه مما لا ينبغي لك من الاستخلاف أو المشاركة، ومن أني أُبلِّغ ما أُنزِلَ إليّ، وأدفعُ أمرَك بالتي هي أحسن.

ومعنى الثاني: ولن تَعْدُوَ أنت أمرَ الله في خيبتك فيما أمَّلتَه من النبوة، وهلاكك دون ذلك؛ أو فيما سَبَق من قضاء الله تعالى وقَدَره في شقاوتك"(٥).

وقد يتعلق توجيه الضبط عند النووي ببيان أسباب ضبط الكلمة على النحو الذي ضُبطت به، وذلك غالبًا ما يكون في توجيه ضبط الكلمة حسب ثبوتها في اللغة وقواعدها، أو أساليبها التي يجرى الكلام على سَنَنها في استعمالاتهم، أو في توجيه ضبطها من حيث إعرابها حسب ما وقعت عليه في لفظ الحديث.

---

(١) صحيح مسلم: الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ١/٣٦.

(٢) شرح النووي، ١/١٥٥-١٥٦.

(٣) صحيح مسلم: الرؤيا، باب رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم، ٤/١٧٨٠.

(٤) صحيح البخاري: المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٣٦٢٠).

(٥) شرح النووي، ١٥/٣٣، وينظر إكمال المعلم، ٧/٢٣٣، والمشارق، ٢/٢٢١-٢٢٢.

فمن ذلك ما جاء في بيان صفة أدنى أهل الجنة منزلة: "فتدخُل عليه زوجتاه من الحور العين"(١).

فوقع هنا لفظ (الزوجة) بالتأنيث، ولكن اللغة الفصيحة أن يقال للمرأة أيضًا (زوج) بدون تاء التأنيث، فيُبيِّن النووي مستند صحة هذه اللفظة من لغة العرب فيقول: "هكذا ثبت في الروايات والأصول: "زوجتاه" بالتاء، تثنية "زوجة" بالهاء، وهي لغة صحيحة معروفة، وفيها أبياتٌ كثيرة من شعر العرب، وذكرها ابن السِّكِّيت وجماعات من أهل اللغة"(٢).

ومن الأمثلة الرائعة التي تُبرز لنا عقلية الإمام النووي في عنايته بضبط الألفاظ وتخريج ضبطها على الأوجه اللغوية، بما يُبرز قيمة الضبط الحديثي، والاستدلال به على صحته وإن كان مخالفًا لأهل اللغة: توجيهه لضبط لفظ "رمل الثلاثة أطواف"(٣)؛ فقد ذكر النووي أنه رُوي على ثلاثة أوجه من الضبط:

١ – الثلاثة أطواف.

٢ – الثلاثة الأطواف.

٣ – ثلاثة أطواف.

ثم وضح وجوه هذه الصور الثلاثة وما تستند إليه من الآراء عند النحويين فقال:

١ – "فأما "ثلاثة أطواف" فلا شك في جوازه وفصاحته.

٢ – وأما "الثلاثة الأطواف" بالألف واللام فيهما، ففيه خلاف مشهور بين النحويين؛ مَنَعه البصريون، وجوّزه الكوفيون(٤).

٣ – وأما "الثلاثة أطواف" بتعريف الأول وتنكير الثاني... فمنعه جمهور النحويين"، قال النووي: "وهذا الحديث يدل لمن جَوَّزه"(٥).

وقد يُبيّن توجيه الضبط إعرابًا للكلمة حسب ما وقعت عليه في لفظ الحديث.

– مثال ذلك: حديث "أُنزل أو أُنزلت عليّ آياتٌ لم يُرَ مثلُهن قط: المعوِّذتين"(٦).

قال النووي عن ضبط لفظ (المعوّذتين) وروده منصوبًا مع أن الظاهر فيه الرفعُ: "هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وهو منصوب بفعلٍ محذوفٍ، أيْ أعني: (المعوِّذتين)..."(٧).

– كذلك بيانه لوجه الضبط الإعرابي في قوله صلى الله عليه وسلم: "فما سواهنّ من المسألة يا قَبِيصةُ: سُحتًا"(٨)؛ حيث رُوي فيه لفظ "سُحتًا" عند مسلم بالنصب مع أن ظاهره الرفعُ وهو الواقع عند غير الإمام مسلم، ولهذا

(١) صحيح مسلم: الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ١/١٧٥.

(٢) شرح النووي ٣/٤٤ وينظر تهذيب الأسماء واللغات، ٣/١٣٧، والألفاظ لابن السّكِّيت ص٢٤٢، والمشارق: ١/٦١٩-٦٢٠.

(٣) صحيح مسلم: الحج، باب استحباب الرمل في طواف العمرة ٢/٩٢١.

(٤) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع تعليقات الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/٢٣٠-٢٣٥.

(٥) شرح النووي ٩/٩-١٠.

(٦) صحيح مسلم: صلاة المسافرين، باب فضل قراءة المعوذتين ١/٥٥٨.

(٧) شرح النووي ٦/٩٦ ونص أيضًا على أن الواو فيه مكسورة.

(٨) صحيح مسلم: الزكاة، باب من تحلّ له المسألة، ٢/٧٢٢.

بيّن النووي وجه مجيئه منصوبًا في هذه الرواية فقال: "هكذا هو في جميع النسخ: "سحتًا"، ورواية غير مسلم: "سُحتٌ"[1] وهذا واضح"، قال: "وروايةُ مسلم صحيحة، وفيه إضمار: أيْ اعتَقِدْه سُحتًا، أو يؤكل سُحتًا"[2].

– ولعل من لطائف الأمثلة التي تُثري عند طالب الحديث أهمية معرفة (وجه الضبط وسببه) حسب ما ورد عليه اللفظ في نص الحديث: حديث الرجل الذي كان يُخدَع في البيوع، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ بايعتَ فقُلْ: "لا خِلابَةَ"، فكان إذا بايَعَ يقول: "لا خِيابَةَ"[3].

فقد بيّن النووي ضَبْط لفظ "لا خِيابَةَ" الذي كان يقوله الرجل بالياء بدل اللام، مع بيان سبب نطقه بهذه الصيغة، وهو أن الرجل "كان... ألثغَ، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: "لا خلابة"[4].

أخيرًا فإن النووي يسلك هذا المسلك من تعليل الضبط وتوجيهه حتى في أسماء الأشخاص، مثل ضبطه لاسم (الحسن بن أعين)[5] حيث قال في ضبط لفظ (أَعْيَن): "بفتح الهمزة وبالعين المهملة وآخره نون..." ثم ذكر معناه بما يُفهم منه سبب تسميته به فقال: "والأَعْيَن: مَنْ في عينيه سَعَة"[6].

المبحث الرابع: تعقبات النووي على علماء الضبط

النووي رحمه الله صاحب شخصية فذة تتمتع بالاستقلالية والحس النقدي المرهف، فلا يستسلم بسهولة لكلام غيره، ولا يكتفي في عامة كتبه بمجرد جمع ونقل الأقوال والمعلومات فقط، بل يزن تلك الأقوال في تأمل وتروٍّ بما نضجت به شخصيته من حصيلة العلم الشرعي الذي حباه الله به، قرآنا أو حديثًا أو فقهًا أو لغة، ومن ثم يُبدي ما يراه من التصويب والموافقة، أو التخطئة والرد والتعقيب، حسب ما يتضح له من ذلك فيما يتعقبه.

وقد ظهرت هذه الخصوصية من الحس النقدي في (مجال الضبط) أيضًا عنده، حيث وجدته يتعقّب من سبقه من العلماء في هذا المجال مما يراه أنه جانبهم الصواب فيه في ضبط الألفاظ.

ومن ذلك أنه تَعَقَّب علماء الضبط الكبار الذين يمكن أن يقال عنهم: إنهم عُمُد الضبط وركائزه الأساسية خصوصًا فيما يتعلق بضبط ألفاظ كتاب "صحيح مسلم" وهم القاضي عياض، وابن الصلاح، وابن قُرقُول رحمهم الله تعالى.

---

(١) هي في سنن أبي داود، (١٦٤٠)، وسنن النسائي، (٢٥٨٠ و٢٥٩١).

(٢) شرح النووي، ١٣٤/٧، وإكمال المعلم ٥٧٥/٣، ولم يَهتدِ القرطبي في "المفهم"، ٨٨/٣، إلى وجه النصب فيه فقال: "وقد وقع لبعضهم "سُحتًا" بالنصب، وليس وجهه ببيّن".

(٣) صحيح مسلم: البيوع، باب من يُخدَع في البيع، ١١٦٥/٣.

(٤) شرح النووي، ١٧٦/١٠، ومن جميل توضيح القاضي عياض في "المشارق"، ٤٩٨/١، لعذر هذا الصحابي رضي الله عنه في نطقه لهذا اللفظ بالياء، قوله رحمه الله: "وكان الرجل ألثَغَ من شجّة في دماغه، فكان يُحبّ أن يقول ما أمره به النبي صلى الله عليه وسلم "لا خلابة"، فلا يُطيعه لسانُه".

(٥) أحد الرواة في إسناد حديث "ويل للأعقاب من النار" المروي عن عائشة رضي الله عنها، صحيح مسلم، ٢١٣/١.

(٦) شرح النووي، ١٧٦/١.

لكن قلّت تعقّباته على ابن الصلاح لأن الجزء الذي شرحه من "صحيح مسلم" صغيرٌ جدًا، وقد استفاد النووي منه في شرحه، فلم يجد ملحظًا عليه في التعقب إلا في ثلاثة مواضع حسب ما ظهر لي(١).

وأما ابن قُرقُول فهو تَبَعٌ للقاضي عياض ومختصِرٌ لكتابه، فكل ما أورده النووي من التعقّب على القاضي عياض، يعتبر تعقبًا على ابن قُرقُول فيما يكون فيه كلامه موافقًا له في كتابه "مطالع الأنوار".

بقي القاضي عياض، فهو اللبنة الأساسية الذي بَنَى عليه النووي جهوده العظيمة في ضبط الألفاظ في كتابه "شرح صحيح مسلم" نقلًا عن كتابَيْه الأساسيَّين: "مشارق الأنوار" و"إكمال المعلم"، والقاضي عياض على جلالة شأنه حتى عند النووي، إلا أنه ظهرت عنده تعقبات عليه بكثرة لا بأس بها، لكنها من باب إحقاق الحق والانتصاف للعلم والتجرّد له عند النووي، بغض النظر عن سمو منزلة القاضي عياض، فتلك التعقبات من النووي عليه لا تغض من شأنه رحمهما الله تعالى، وفيما يلي شيءٌ من الأمثلة التي ظهر فيها تعقُّب النووي عليه في هذا المجال، رحمهما الله تعالى.

- ففي حديث المرأة التي كانت تبحث عن ولدها في السَّبْي، فلما وجدت صبيَّها أخذتْه وأرضَعَتْه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "أَتَرَوْن هذه المرأة طارحةً ولدَهَا في النار؟"(٢).

هذا الحديث جاء لفظه عند الإمام مسلم هكذا: "فإذا امرأة من السبي، تبتغي"؛ فقال النووي: "هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم": (تبتغي) من الابتغاء، وهو الطلب"؛ ثم نقل عن القاضي عياض أنه وهَّم هذا اللفظ، وقال: "الصواب ما في رواية البخاري "تسعى" بالسين، من السعي"(٣)، فتعقّبه الإمام النووي قائلًا: "قلت: كلاهما صوابٌ لا وَهَم فيه، فهي ساعية، وطالبةٌ مبتغيةٌ لابنها"(٤).

- حديث "من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته"(٥).

ذكر النووي أن لفظ "أنصت" رُوي هكذا، ورُوي أيضًا بلفظ "انتصت"؛ لكن القاضي عياض ردّ اللفظ الثاني "انتصت" وقال: "هو وهم" كما نقله عنه النووي(٦)، فتعقبه النووي بقوله: "قلت: ليس هو وهما، بل هي لغة

---

(١) ينظر شرح مسلم للنووي، ١٨٢/١ و١٧٨/١-١٧٩.

(٢) صحيح مسلم: التوبة، باب سعة رحمة الله تعالى، ٢١٠٩/٤.

(٣) فتح الباري، ٤٣٠/١٠ (٥٦٥٣)، وينظر إرشاد الساري للقسطلاني: ١٨/٩ (٥٩٩٩).

(٤) شرح النووي، ٦٩/١٧، وقد أورد ابن حجر في فتح الباري، ٤٣٠/١٠ (٥٦٥٣)، والعيني في عمدة القاري، ١٠٠/٢٢، كلام النووي هذا في ردّه على القاضي عياض وتصويبه لـ(اللفظين)، وأقرّاه عليه.

(٥) صحيح مسلم: الجمعة، باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة، ٥٧٨/٢.

(٦) كذا عزا النووي إلى القاضي عياض أنه قال عن هذا اللفظ "هو وهم"؛ ولا يوجد في كلام القاضي عياض في "إكمال المعلم"، ٢٥٢/٣، هذا التوهيم صريحًا وإنما الذي ذكره عياضٌ فيه أنه رُوي هذا اللفظ بلفظ "انتصت" فقط، وسكت عليه ولم يُوهِّمه، نعم في "المشارق": ١٢٣/٢، ذكر اللفظين "أنصت" و"انتصت" وصرّح هناك بأن المعروف والصواب هو اللفظ الأول يعني "أنصت"؛ فلعل النووي يقصد بما عزاه إلى عياض من توهيم لفظ "انتصت"، هو كلامه في "المشارق"، وكأن النووي عبّر عنه بالمعنى، والله أعلم.

صحيحة" ثم نقل عن الأزهري ثبوت هذا اللفظ لغةً حيث قال الأزهري في شرح ألفاظ "المختصر": يقال: (أنصت ونصت وانتصت) ثلاث لغات"(١).

ما سبق، كانت أمثلةً لتعقبات النووي على القاضي عياض رحمهما الله تعالى، وقد سبق أيضًا أن ابن قُرقُول صاحب "مطالع الأنوار" تابعٌ للقاضي عياض في ضبط الألفاظ، ومع هذا فبما أن النووي رجع إلى ابن قُرقُول كثيرًا واستفاد منه، فأحببتُ أن أذكر مثالًا من عنده يعتبر نموذجًا من تعقب النووي عليه:

ففي ضبط لفظ "الداري" المذكور في نسبة الصحابي تميم الداري رضي الله عنه، ذكر النووي اختلاف رواة الأحاديث في ضبط هذه النسبة، فمنهم من يرويه على الجادّة بلفظ "الداري" ومنهم من يرويه بلفظ "الدَّيْري"، لكنه نَقَل عن صاحب "مطالع الأنوار" أن بعضهم "صَوَّب: الدّيري"(٢).

فهذا التصويب للفظ "الديري" يوهم عند القارئ أن لفظ "الداري" خطأٌ، ولهذا تعقّبه النووي بقوله: "قلت: وكلاهما صواب، فنُسب إلى (القبيلة) بالألف، وإلى (الدير) بالياء لاجتماع الوصفين فيه..."(٣).

وعلاوة على النماذج التي مرّت من تعقبات النووي على القاضي عياض وابن قُرقُول، فله تعقبات في هذا المجال (ضبط الألفاظ) على أئمة آخرين، وممن وقفت عليهم منهم عنده حسب ما تيسر: الدارقطني، والخطابي، والحميدي صاحب "الجمع بين الصحيحين"(٤).

وأخيرًا فقد يعرض النووي آراء أئمة الضبط في ضبط لفظٍ ما، وما يحصل بينهم من الاختلاف في ضبطه؛ ثم يُبدي تصويبه واختياره لأحد تلك الآراء، مما يدل على استقلاليته وقدرته في ترجيح تلك الآراء واختياره للأصوب منها.

ومن أمثلة ذلك أنه جاء في مقدمة الإمام مسلم قولُ ابن أبي مُليكة: "كتبتُ إلى ابن عباس رضى الله عنهما، أسأله أن يكتبَ لي كتابًا ويُخفِي عنّي، فقال: ولدٌ ناصحٌ، أنا أختارُ له الأمور اختيارًا، وأُخفِي عنه..."(٥).

فهذان اللفظان ""ويُخفِي عنّي"، "وأُخفِي عنه"، اختَلف في ضبطهما علماءُ الضبط الكبار الثلاثة (القاضي عياض، وابن قُرقُول، وابن الصلاح).

وقد استعرض النووي أقوالهم في ذلك في كلام طويل، خلاصته: أن القاضي عياض رجَّح كون هذا اللفظ في الموضعين (بالحاء المهملة) وأنه هو الصواب، وأن معناه: إما بمعنى الإمساك من الحديث وعدم الإكثار منه؛ أو أنه من (الإحفاء) بمعنى الاستقصاء والإلحاح في الحديث.

وأما ابن قُرقُول فرأى مثل رأي القاضي عياض أن هذا اللفظ (بالحاء المهملة)، لكنه لم يرتض بما فسَّره به من المعنيين، وإنما رأى أن معناه – على الحاء المهملة – بمعنى الحفاوة والبرّ والمبالغة في النصيحة.

---

(١) شرح النووي، ١٤٦/٦-١٤٧، و"الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي" للأزهري، ص٧٩، وهو الذي يقصده النووي باسم (شرح ألفاظ المختصر) في كلامه أعلاه، وينظر تهذيب اللغة للأزهري، ١٠٩/١٢.

(٢) شرح النووي، ١٤٢/١، ومطالع الأنوار لابن قُرقُول، ٦٦/٣.

(٣) شرح النووي، ١٤٢/١.

(٤) ينظر شرح النووي، ٢١٤/٩ و٧٦/٩ و٩٢/٩.

(٥) صحيح مسلم: المقدمة، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ١٣/١.

أما ابن الصلاح فردّ كلام القاضي عياض من أصله، وجزم بأن اللفظين على ظاهرهما (بالخاء المعجمة)، أيْ أنهما بمعنى (الإخفاء) المعروف الواضح؛ فيكون المعنى أن ابنَ أبي مُليكة قال: (سألتُ ابن عباس أن يكتبَ لي كتابًا ويُخفِي عنّي) "أيْ يكتمُ عني أشياءَ ولا يكتُبُها إذا كان عليه فيها مقال من الشيع المختلفة وأهلِ الفتن؛ فإنه إذا كَتَبَها: ظَهَرتْ، وإذا ظَهَرتْ: حُولف فيها وحصل فيها قالٌ وقيلٌ! مع أنها ليست مما يَلزم بيانُها لابن أبي مليكة، وإن لزم: فهو ممكن بالمشافهة دون المكاتبة".

فهذا ما عرضه النووي من آراء الأئمة الثلاثة في ضبط هذا اللفظ، ونرى فيها أن كل واحد منهم له ما يُبرِّره فيما ذهب إليه من الضبط الذي اختاره لهذا اللفظ؛ ومع ذلك فالنووي اختار قول الحافظ ابن الصلاح في ضبطه وهو أنه من (الإخفاء) بمعناه المعروف الواضح؛ وفي ذلك يقول: "الذي اختَارَه [أيْ ابنُ الصلاح] من الخاء المعجمة، هو الصحيح، وهو الموجود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد".

والحق أن هذا نموذج من التعقُّب عند النووي على آراء أئمة كبارٍ في الضبط والإتقان، واختيارٍ لرأي أحدهم من بينهم، هو مرتقًى صعبٌ في الترجيح والاختيار، يدلّ على علوّ كعب النووي وقوة شخصيته العلمية واستقلاليته في النظر والتأمل، والأخذ والرد والاختيار.

المبحث الخامس: استدراكات على النووي في مجال الضبط

مع ما سبق عن النووي رحمه الله مما امتاز به من الشخصية العلمية القوية ومن الاستقلالية، ومع ما بذل رحمه الله من جهد عظيم – لا يُقدّر – في خدمة ضبط ألفاظ هذا الكتاب المبارك "صحيح مسلم" إلا أنه مع ذلك لفت انتباهي مواضعُ تتعلق بالضبط، رأيتُ فيها أن ما قاله النووي فيها في ضبط اللفظ، يحتاج إلى شيء من التوقف أو الاستفسار عن وجه اختياره له؛ أو أن ما قاله في ضبط لفظٍ ما، كان غيرُه أحسنَ وأجود مما اختاره رحمه الله في الضبط؛ وهذه اللفتات لا ضير عليه فيها أبدا فإن أيّ عمل بشري لا يخلو من مثل ذلك كما لا يخفى، ومن هنا فأقدِّم فيما يلي بعض ما وقع عليه النظر عابرًا مما استدعى التوقُّف عنده في الضبط مع التمثيل له ببعض الأمثلة.

١ – من الملحوظات الأساسية على النووي رحمه الله التي لم يتضح لي وجهها، أنه أكثر النقل جدًا في ضبط الألفاظ عن كتاب ابن قُرقُول "مطالع الأنوار على صحاح الآثار"(١) مع أن أصل الكلام موجود عنده في "المشارق"، وقد ملأ النووي به كتابه "شرح صحيح مسلم" مما لا يخفى ولا يحتاج إلى بيان!

ومما عسى أن يكون غنيًا عن البيان أن كتاب "المطالع" لابن قُرقُول اختصارٌ لـ"المشارق" كما تدل عليه قرائن قوية(٢)، خصوصًا في اتفاقه التام في المادة العلمية ومطابقتها حرفيًا مع ما في "المشارق"(٣)؛ فلماذا يُغفل النوويُّ

(١) ويعزو إليه النووي دائمًا باسم بـ "المطالع" أو "مطالع الأنوار" بدون ذكر اسم مؤلفه.

ملحوظة: كنتُ تأكدتُ بنفسي أولًا من هذه المعلومة، ثم وقفتُ عليها بعد كتابتي لها عند محققي كتاب ابن قُرقُول، دار الفلاح: ٧٨/١، فأحببتُ الإفادة بها سرورًا بموافقتي لهم فيها ولمزيد توثيقها للقارئ.

(٢) كان هذا هو انطباعي عن كتاب ابن قُرقُول حين وجدته مطابقًا تمام المطابقة في محتواه، لما عند القاضي عياض في "المشارق"؛ ثم وجدتُ تأكيد ذلك بقرائن قوية في مقدمة محققي هذا الكتاب، ينظر فيه: مبحث إثبات نسبة كتاب "المطالع" لمصنفه، ٦٨/١-٨٢.

(٣) إلا في بعض الاختلافات الخفيفة بينه وبين "المشارق"، ينظر مقدمة تحقيق كتاب "مطالع الأنوار"، ٨٢/١.

كتاب "المشارق" في المواضع التي نقل فيها عن "المطالع"؟ ولماذا يقتصر على النقل عن "المطالع" فقط؟ حيث يُوهِم صنيعه هذا للقارئ أن المعلومة التي ينقلها عن هذا الكتاب، ليست موجودة في "المشارق" وإلا فلماذا يعدل عنه ويعزو لـــ"المطالع"؟ مع أن كتاب "المشارق" موجود عنده؛ ولهذا أوردتُ هذه الملحوظة، حيث لم يتبين لي وجهها عند الإمام النووي فيما يتعلق بصنيعه مع هذا الكتاب؟

٢- مما يتعلق بالاستدراك على النووي: ما يمتاز به ابن الصلاح في بعض المواضع من الضبط الذي يذكره للفظٍ ما، ولا يذكره النووي من عنده، مع كون كتابه موجودًا عنده -بل هو من مصادره الأساسية في الضبط- ومع ذلك يفوت النوويَّ نقلُ ذلك الضبط من عنده، فيعتبر ذلك محلَّ استدراك على النووي رحمه الله.

مثال ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم لوفد عبد القيس "وأن تُؤدُّوا خُمسًا من المغنم"(١) لم يضبطه النووي، وقد ضبطه ابن الصلاح أنه "حَسُن أن يُقرأ: "وأن يُؤدُّوا" بياء المغايبة، ويجوز بتاء المخاطبة"(٢).

وهذه فائدة فريدة من ابن الصلاح رحمه الله في ضبط هذا اللفظ، أنه يرجّح ويستحسن قراءتَه على الغيبة، مع أن الموجود في المتون المطبوعة - سواءٌ الصحيحين أو غيرهما - ثبوتُه بصيغة الخطاب فقط(٣).

ولم أجد - حسب بحثي القاصر - أحدًا غيرَ ابن الصلاح نبَّه إلى هذه الفائدة، حتى عند ابن حجر والعيني والقسطلاني(٤).

٣- ومن الاستدراكات المهمة جدًا على النووي وابن الصلاح كليهما فيما يتعلق بتعقّبهما على القاضي عياض، رحمهم الله تعالى أجمعين ما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه: "كنت رِدْفَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمار يقال له: عُفَير"(٥).

فهنا ضبط النووي لفظ "عُفير" "بعين مهملة مضمومة" وقال: "هذا هو الصواب في الرواية، وفي الأصول المعتمدة، وفي كتب أهل المعرفة بذلك"، ثم ردّ على القاضي عياض في كونه ضَبَطَ هذا اللفظ بالغين المعجمة، وأنه خطأٌ، وقد نقل النوويُّ أصل هذا الردّ عن ابن الصلاح حيث قال: "قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وقولُ القاضي عياض رحمه الله أنه (بغين معجمة): متروكٌ"(٦).

قلتُ: تبين لكاتب هذا البحث بالرجوع إلى أصل كلام القاضي عياض أنه مُصيبٌ تمامًا فيما ضَبَط به هذا اللفظ (عُفير) وأنه ضبطه بالعين المهملة فعلًا، وليس كما نسبه إليه ابنُ الصلاح وخطّأه فيه أنه ضبطه بالغين المعجمة، وتابعه النووي وأقرّه على هذه التخطئة.

---

(١) صحيح مسلم: الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ٤٨/١.

(٢) صيانة صحيح مسلم، ص١٥٥.

(٣) ينظر صحيح البخاري، (٥٢٣ و١٣٩٨ و٣٠٩٥ و٣٥١٠ و٤٣٦٩)، صحيح مسلم، ٤٦/١-٤٧، سنن أبي داود، (٣٦٩٢)، سنن الترمذي، (١٥٩٩)، سنن النسائي، (٥٠٣١)، صحيح ابن خزيمة، (٢٢٤٥)، صحيح ابن حبان، (١٥٧).

(٤) ينظر فتح الباري، ٧/٢، و٢٦٦/٣، و٢٠٨/٦، و٥٤٢/٦، و٨٦/٨، وعمدة القاري، ٧/٥، و٢٤٣/٨، و٢٦/١٥، و٨١/١٦، و٢٠/١٨، وإرشاد الساري للقسطلاني (أرقام الأحاديث السابقة المعزوة إلى "صحيح البخاري").

(٥) صحيح مسلم: الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ٥٨/١.

(٦) شرح النووي، ٢٣٢/١، وكلام ابن الصلاح هو في كتابه "صيانة صحيح مسلم"، ص١٨٦.

وبيان ذلك أن أصل كلام القاضي عياض في "المشارق" في ضبط هذا اللفظ جاء هكذا:

قال: "وسعيدُ بن عُفير بضم العين غير المعجمة بعدها فاء"، قال عياض: "ومثلُه اسمُ حمار النبي صلى الله عليه وسلم"(١).

ثم استأنف القاضي عياض كلامًا آخر فقال: "وأما (عُفير) مثلُه إلا أنه (بغين معجمة): ففي نسب أبي ذر الهروي، في سند البخاري".

هذه هي عبارة القاضي عياض الكاملة في ضبط هذا الاسم، وواضح منها للقارئ أنه ضَبَط اسمَ (عُفير) بالعين المهملة، وصرّح بأن اسم حمار النبي صلى الله عليه وسلم، مثلُه أيضًا أيْ بالعين المهملة.

لكنه احتاج أن يُنبِّه بعد ذلك على ضبط لفظ "غُفير" بالغين المعجمة الوارد في اسم أحد أجداد أبي ذرّ الهروي(٢) لأنه يشتبه باسم "عُفير" بالعين المهملة، فقال: "وأما (غُفير) مثلُه إلا أنه (بغين معجمة) ففي نسب أبي ذر الهروي..."؛ فيبدُو أن ابن الصلاح ظنّ هنا أن القاضي عياضا يقصد بهذه العبارة ضَبْطَ اسم حمار النبي صلى الله عليه وسلم بالغين المعجمة، وليس الأمر كذلك كما وَضَح؛ بل يقصد عياض أن اسم (غُفير) بالغين المعجمة، هو مثلُ (عُفير) بالعين المهملة، إلا أن (غُفيرا) بالغين المعجمة: هو اسم واردٌ في نسب أبي ذر الهروي، وأما اسم حمار النبي صلى الله عليه وسلم فكلام القاضي عياض واضح جدًا في ضبطه له مثل اسم (عُفير) بـ(العين المهملة).

وكان المأمول من مثل النووي رحمه الله – وهو من هو في دقة نظره واحتراسه في التأكد من نقول العلماء – أن لو كان رجع إلى أصل كلام القاضي عياض في "المشارق" وتأكّد مما عزاه إليه ابن الصلاح من تخطئته، لكان تبيَّن له أن كلام القاضي عياض صوابٌ جدًا، وأن تخطئة ابن الصلاح له هي الخطأ؛ لكن الإمام النووي لعله ارتأى الاعتماد على كلام ابن الصلاح لما هو معروف من جلالة شأنه وإتقانه في نقل كلام العلماء، فمَشَّى كلامه على ما هو عليه وتابَعَه في تخطئة القاضي عياض في ضبط هذا اللفظ، وكان المأمولُ منه غيرَ ذلك، رحمهم الله تعالى أجمعين.

وعلى كل فقد وفَّق الله تعالى كاتبَ البحث للتنبه لهذا الموضع وإعادة الأمر إلى نصابه في تبرئة القاضي عياض مما نُسب إليه من التخطئة، فكان ذلك استدراكًا على كلا الإمامين الجليلين: ابن الصلاح والنووي، رحمهما الله تعالى، ورحم سَلَفَهما العبقريَّ الفذَّ القاضي عياضا جزاهم الله أجمعين عنا خير الجزاء.

نتائج البحث:

١ – أمدّنا الإمام النووي – فيما قام به من ضبط ألفاظ الحديث في شرحه لـ"صحيح مسلم" – بتوثيقٍ لعدد من الألفاظ – التي يشيع نطقُها بكيفية معيّنة من النطق والضبط في حياتنا المعاصرة – من خلال نصوص الأحاديث نفسها، حيث أرانا النووي أنها كانت موجودةً بهذا النطق والضبط نفسه في الأحاديث، ففي ذلك توثيقٌ لنطق تلك الألفاظ وضبطِها بالصورة الحالية، بدلًا من أن يكون ذلك لحنًا عند من يظنه كذلك فيما هو شائع من الاستعمال المعاصر لها.

---

(١) المشارق، ٢/٢٩٦، ولم يتطرق لضبط هذا الاسم في "إكمال المعلم".

(٢) حيث إن اسم (أبي ذر الهروي) كاملًا هكذا: "عبدُ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفير، أبو ذرّ الهروي"، كما في التعليق على "المشارق"، ٢/٢٩٦.

٢- أمدّنا أيضًا النووي بمخارجَ حَسَنةٍ تَشفعُ لها لغتُنا الغراء، لكلماتٍ ربما نَعيب نطقَها على ألسنة العوامّ، لمجرد أنها على غير ما نعهدها في اللغة الفصحى، فأثبت الإمام النووي أن لهذه الكلمات بنطقها المعاصر: مرجعيةً موثوقةً في أصل اللغة ولو في وجهٍ من وجوهها، فكان في عمله تأصيلٌ للنطق المعاصر لُغويًا.

٣- اعتناءُ النووي بضبط الألفاظ، بلغ مداه إلى درجة أنه لو استُخرجت المادة المتعلقة بهذا العنصر، وقورنت ببقية مادة الشرح؛ لما قَلَّتْ - في تقديري - عن نصف مجموع المادة في الكتاب؛ فهذا الاتساع في العناية بـ(الضبط) عند النووي يكشف عن أهمية هذا الجانب في خدمة الأحاديث من الناحية الحديثية.

٤- ضبط الألفاظ لا يقتصر على مجرد ضبطها بالتشكيل فقط، وإنما له جوانب ومظاهر أخرى كضبط تغيير وتبديل للكلمات أو تغيير حرف من حروف الكلمة، وكذلك الضبط الإعرابي والنحوي والصرفي، وقد كُشف لي ذلك عن طريق معايشتي لعمل الإمام النووي وتصرفاته المتنوعة في ضبط الكلمات.

٥- إن ضبط ألفاظ الحديث يُرينا أمانةَ علماء الحديث وتيقُّظَهم المدهش في نقلهم وروايتهم لهذه الألفاظ حسب ما تلقّوها مضبوطةً تامةً، وحفاظِهم على أدنى الفروق في ضبط اللفظ الواحد، مثل لفظ "لا خلابة" و"لا خيابة"، فقد حَرَص علماء الحديث على نقل هذين اللفظين بكامل رسمهما، ونسبةِ كلٍّ منهما إلى قائلهما بلفظهما الدقيق، سواءٌ اللفظُ الذي نَطَق به النبي صلى الله عليه وسلم، أو اللفظُ الذي كان ينطق به الرجل المعذور.

٦- تعقبات النووي على علماء الضبط تدل أنه صاحب شخصية مستقلة، وتدل على مدى ما بلغ من سمو المنزلة في العلم التي جعلتْه أهلًا للاستدراك والتعقب على كبار المتقنين المحققين من الأئمة.

توصيات البحث:

ضبط ألفاظ الحديث، فن ممتع رائق؛ وما يزال هذا الفن، فيه جوانب منثورة تستهوي الأنظارَ ويمكن استخراجها بعد تأمُّلٍ وتعمق في جهود الأئمة السابقين، ومن ثَمّ الكتابة عنها بجودة بتوفيق الله تعالى.

المصادر والمراجع:

اختصار علوم الحديث. لابن كثير، إسماعيل بن عمر. (٧٧٤هـ). تحقيق مكتب الأجهوري للبحث العلمي، بإشراف علي محمد ونيس، ط١، دار ابن الجوزي: الدمام، (١٤٣٥هـ).

أدب الكاتب. لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (٢٧٦هـ). تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

إرشاد الساري. للقسطلاني، أحمد بن محمد. (٩٢٣هـ). ط٧، المطبعة الأميرية: مصر، (١٣٢٣هـ).

إصلاح غلط المحدثين. للخطابي، حمد بن محمد. (٣٨٨هـ). تحقيق حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، (١٤٠٥هـ).

إصلاح المنطق. لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (٢٤٤هـ). تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف: القاهرة، (١٩٤٩م).

إكمال المعلم. لعياض بن موسى. (٥٤٤هـ). تحقيق يحي إسماعيل، ط١، دار الوفاء للطباعة: مصر، (١٤١٩هـ).

الألفاظ. لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (٢٤٤هـ). تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون: (١٩٩٨م).

الإلماع. لعياض. (٥٤٤هـ). تحقيق السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث: القاهرة، (١٣٧٩هـ).

تبصير المنتبه. لابن حجر، أحمد بن علي. (٨٥٢هـ). تحقيق محمد علي النجار، علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية: بيروت.

تقريب التهذيب. لابن حجر. (٨٥٢هـ). بعناية عادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون: بيروت، (١٤٢٠).

التمهيد. لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (٤٦٣هـ). تحقيق مصطفى العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب (١٣٨٧هـ).

تهذيب الأسماء واللغات. للنووي، يحي بن شرف (٦٧٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

تهذيب التهذيب. لابن حجر. (٨٥٢هـ). ط١، دائرة المعارف النظامية: الهند، (١٣٢٦هـ).

تهذيب اللغة. للأزهري، محمد بن أحمد. (٣٧٠هـ). تحقيق محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (٢٠٠١م).

التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر. للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (٩٠٢هـ). دراسة وتحقيق عبدالله بن محمد عبد الرحيم، ط١، مكتبة أضواء السلف: الرياض، (١٤١٨هـ).

التوضيح لشرح الجامع الصحيح. لابن الملقن، عمر بن علي. (٨٠٤هـ). تحقيق ط١، دار الفلاح للبحث العلمي، دار النوادر: دمشق، (١٤٢٩هـ).

الجمع بين الصحيحين. للحُميدي، محمد بن فتوح. (٤٨٨هـ). تحقيق علي حسين البواب، ط٢، دار ابن حزم: بيروت، (١٤٢٣هـ).

الجمع بين الصحيحين. لعبد الحق الإشبيلي. (٥٨٢ هـ). اعتنى به حمد محمد الغماس، ط١، دار المحقق للنشر والتوزيع: الرياض، (١٤١٩هـ).

الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج. للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (٩١١هـ). تحقيق أبي إسحاق الحويني، ط١، دار ابن عفان: الخُبر، السعودية، (١٤١٦هـ).

الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي. للأزهري، محمد بن أحمد. (٣٧٠هـ). تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع: القاهرة (١٩٩٤م).

سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث. (٢٧٥هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط١، دار الرسالة العالمية: (١٤٣٠هـ).

سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد. (٢٧٣هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١، دار الرسالة العالمية. (١٤٣٠هـ).

سنن الترمذي. محمد بن عيسى. (٢٧٩هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، ط٢، مطبعة مصطفى الحلبي: مصر، (١٣٩٥هـ).

سنن النسائي. أحمد بن شعيب. (٣٠٣هـ). تحقيق عماد الطيار وآخرين، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون: دمشق، (١٤٣٥هـ).

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. للأشموني، علي نور الدين بن محمد. (٩٢٩هـ). تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط٢، مطبعة مصطفى الحلبي: مصر، (١٣٥٨هـ).

شرح صحيح مسلم. للنووي، يحي بن شرف. (٦٧٦هـ). ط٢، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (١٣٩٢هـ).

شرح نخبة الفكر. للقاري، علي بن سلطان. (١٠١٤هـ). مخطوط، مكتبة الدكتور محمد بن تركي.

صحيح ابن حبان. محمد بن حبان. (٣٥٤هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة: بيروت (١٤١٤هـ).

صحيح ابن خزيمة. محمد بن إسحاق. (٣١١هـ). تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، المكتب الإسلامي: بيروت، (١٤٢٤هـ).

صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل. (٢٥٦هـ). تحقيق محمد زهير بن ناصر، ط١، دار طوق النجاة: (١٤٢٢هـ).

صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج. (٢٦١هـ). ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

صيانة صحيح مسلم. لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (٦٤٣هـ). تحقيق موفق عبدالله، ط٢، دار الغرب الإسلامي: بيروت، (١٤٠٨).

عمدة القاري. للعيني، محمود بن أحمد. (٨٥٥هـ). دار إحياء التراث العربي: بيروت.

فتح الباري. لابن حجر. (٨٥٢هـ). ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة: بيروت (١٣٧٩هـ).

فتح المغيث. للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (٩٠٢هـ). تحقيق علي حسين علي، ط١، مكتبة السنة: مصر، (١٤٢٤هـ).

مسند أحمد بن حنبل. (٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة: (١٤٢١هـ).

مسند البزار. أحمد بن عمرو. (٢٩٢هـ). تحقيق محفوظ الرحمن وآخرين، ط١، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة، (١٩٨٨م).

مشارق الأنوار. لعياض. (٥٤٤هـ). مؤسسة عطاءات العلم: ط١، دار الكمال المتحدة: دمشق، (١٤٣٧هـ).

المشتبه. للذهبي، محمد بن أحمد. (٧٤٨هـ). ليدن، بريل (١٨٨١م).

مطالع الأنوار. لابن قُرقُول، إبراهيم بن يوسف. (٥٦٩هـ). تحقيق ط١، دار الفلاح للبحث العلمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، (١٤٣٣هـ).

المُعْلِم بفوائد مسلم. للمازري، محمد بن علي. (٥٣٦هـ). تحقيق محمد الشاذلي النيفر، ط٢، الدار التونسية للنشر: (١٩٨٨م).

المفهم. للقرطبي، أحمد بن عمر. (٦٥٦هـ). تحقيق محيي الدين مستو وآخرين، ط١، دار ابن كثير. دمشق، (١٤١٧هـ).

مقدمة ابن الصلاح. لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (٦٤٣هـ). تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر: سوريا، (١٤٠٦هـ).

الموطأ. لمالك بن أنس. (١٧٩هـ)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: مصر.

نزهة النظر. لابن حجر، أحمد بن علي. (٨٥٢هـ). تحقيق عبد المحسن القاسم، ط١، (١٤٤٢هـ).

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. أبو شُهبة، محمد بن محمد. (١٤٠٣هـ). ط١، عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة، (١٤٠٣هـ).

البحوث العلمية:

منهج الإمام النووي اللغوي في ضبط الألفاظ من خلال شرحه لـــ(صحيح مسلم). للدكتور محمد عبد الله محمد سلامة، بحث مقدّم إلى المؤتمر الدولي العاشر للغة العربية، (٢٠١٩م).

https://www.alarabiahconferences.org/wp-content/uploads/2019/09/conference_research-893140253-1409652174-829.pdf

اختلاف الروايات في ضبط أواخر الألفاظ وأثره في توسع المعنى. دراسة في أحاديث صحيح البخاري، د. أمير رفيق عولا المصيفي. *مجلة آداب المستنصرية*، العدد(٥٩)، (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).

https://amm.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mustansiriyah/article/view/600

جهود المحدثين في ضبط ألفاظ الأحاديث النبوية – صحيح البخاري أنموذجًا. للباحثة نور محمد الحيلة. رسالة دكتوراه، جامعة إسطنبول، وطبعت في الأردن، (٢٠٢٢).

https://palscholars.org/library/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D9%8A%D9%86-

ضبط الرواة وأثره في اختلاف الفهم والحكم. للباحث إسماعيل سعيد أموأو. كلية التربية، جامعة كردفان، السودان، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (HNSJ)، ٤(١)، بتاريخ (٢٠٢٣/١/١).

https://www.hnjournal.net/wp-content/uploads/2023/01/9%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%87-